

Distr.

GENERAL

E/1999/34 (Part I)

E/ICEF/1997/7 (Part I)

4 March 1999

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩
جنيف، ٥ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
عن أعمال دورتها العادية لعام ١٩٩٩

* ٢٥ كانون الثاني/يناير (١٩٩٩) و ٢٢-١٩

هذه الوثيقة مستنسخة من تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته العادية الأولى (٢٢-١٩ و ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩). وسوف يصدر التقرير عن الدورة السنوية (١١-٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩) بوصفه الجزء الثاني. وسيُضم هذان التقريران إلى تقرير الدورة العادية الثانية (١٠-٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) وستصدر في صورتها النهائية بوصفها الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ١٤. (E/1998/34/Rev.1-E/ICEF/1998/7/Rev.1)

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولاً	- تنظيم الدورة	١ - ٧ - ٣
ألف	- انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٩	١ - ١ - ٣
باء	- انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجان المشتركة لفترة السنطين ١٩٩٩-٢٠٠٠	٢ - ٢ - ٣
جيم	- بيان استهلاليان من الرئيس والمديرة التنفيذية	٤ - ٣ - ٣
DAL	- إقرار جدول الأعمال	٥ - ٥ - ٣
ثانياً	- مداولات المجلس التنفيذي	٨ - ٨ - ٦
ألف	- تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي)	٨ - ٨ - ٦
باء	- استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد	١٦ - ١٦ - ٨
جيم	- خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩ ..	٢٤ - ٢٧ - ١٠
DAL	- المذكرات القطرية	٢٨ - ٢٨ - ١١
هاء	- موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية	٥٩ - ٥٩ - ٢٠
واو	- التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنطين ١٩٩٨-١٩٩٩ ..	٩٣ - ٩٥ - ٢٨
زاي	- المسائل المالية	٩٦ - ٩٦ - ٢٩
حاء	- جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٨ ..	١٠٧ - ١٠٧ - ٣٢
طاء	- مسائل أخرى	١٠٨ - ١٠٨ - ٣٢
ياء	- ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية والرئيس ..	١١٠ - ١١٠ - ٣٢
ثالثاً	- الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / والمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ..	١٥٣ - ١١١ - ٢٣
ألف	- المجالات الرئيسية موضع الإجراءات المتضادرة في عام ١٩٩٩ ..	١٤٨ - ١١١ - ٣٣
باء	- المواءمة بين الميزانيات	١٥٣ - ١٤٩ - ٤٤
المرفق:	المقررات التي اعتمدتها المجلس التنفيذي	٤٥ -

أولاً - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٩

١ - انتخب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩ على النحو التالي:

الرئيس: سعادة البروفسور ابراهيم أ. غمباري

نواب الرئيس: سعادة السيدة أكمارال خ. أريستانبيكوفا (казاخستان)

السيد فكرت ماميدالي باشايف (أذربيجان)

سعادة الدكتور جون وليم آشي (أنتيغوا وبربودا)

السيد كارل كريستيان هاسيلباشر (الدانمرك)

باء - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجان

المشتركة لفترة السنين ١٩٩٩-٢٠٠٠

٢ - أشار الرئيس إلى أن المجلس التنفيذي سي منتخب خمسة ممثلين لليونيسيف لدى لجنة التسيير المعنية بالصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وخمسة ممثلين لدى اللجنة المعنية بالتعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويُنتخب الأعضاء بصفتهم الشخصية ويمثلون المجموعات الإقليمية الخمس. ويُنتخب خمسة أعضاء مناوبيين من نفس بلدان الممثلين. وينبغي للأعضاء ومناوبيهم أن يكونوا من الأشخاص الذين لهم أقدمية ومن ذوي الخبرة الفنية والمكتسبة في مجلس منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأن يكونوا قادرين على تزويد المنظمات المعنية بالإرشاد الفني والمشورة في مجال السياسة العامة. وسوف يكون رئيس المجلس التنفيذي بحكم منصبه عضوا في اللجنة المعنية بالتعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١/١٩٩٩).

جيم - بيان استهلاليان من الرئيس والمديرة التنفيذية

٣ - شكر الرئيس أعضاء المجلس المنتهية مدتهم على تعاؤنهم خلال السنة الماضية. وقال إنه في سياق عمله مع اليونيسيف خلال عام ١٩٩٨، أصبح يكن احتراما كبيرا للمنظمة وللمديرة التنفيذية ولاحظ أن اليونيسيف من أكثر المنظمات التزاما وفعالية في منظومة الأمم المتحدة. وفي معرض التعليق على قدرة المجلس على اتخاذ قرارات بتوافق الآراء، ذكر الوفود بأهمية الحفاظ على روح التعاون.

٤ - وفي معرض الترحيب بالوفود المشاركة في الدورة العادمة الأولى المنعقدة في السنة الأخيرة من القرن العشرين، أعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها العميق للرئيس المنتهية مدة وهاً خلفه على انتخابه. وتحدثت عن أهمية هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ اليونيسيف. وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، وهي سنة سيحاول العالم خلالها تحقيق أهداف عام ٢٠٠٠ بالنسبة لبقاء الطفل ونائه وحمايته وإشراكه في المجتمع وستشهد هذه السنة الإسراع بعملية التخطيط من أجل تنشيط الحركة العالمية لحقوق الطفل اقتراناً بالدورات الاستثنائية، التي ستعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١. وتناولت مسألة حالات الطوارئ الإنسانية، وما تمثله هذه الحالات من تحديات. وأكدت أنه بالرغم من الضغوط الكبيرة جداً التي يفرضها على المنظمة الانتشار السريع لعمليات الطوارئ الإنسانية، فإن اليونيسيف ستواصل بذل الجهود والعمل على جميع الجبهات الأخرى للدعوة إلى حماية حقوق الإنسان والمساعدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع نطاق الفرص المتاحة لهم لتحقيق كامل إمكانياتهم. (للاطلاع على النص الكامل لبيانها، انظر E/ICEF/1999/CRP.2).

دال - إقرار جدول الأعمال

٥ - أقر جدول أعمال الدورة على النحو المبين في الوثيقة E/ICEF/1999/2. ويتضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة

(أ) انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٩

(ب) انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى لجنة التنسيق المعنية بالصحة، التابعة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولدى اللجنة المعنية بالتعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

(ج) بيان من رئيس المجلس التنفيذي والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- البند ٤: استراتيجية تعبئة الموارد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
- البند ٥: خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٩
- البند ٦: المذكرات القطرية
- البند ٧: موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية
- البند ٨: التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة السنتين ١٩٩٩-١٩٩٨
- البند ٩: المسائل المالية*
- (أ) التقرير المالي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبيانات المالية المراجعة لفترة السنتين المنتهية في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات
- (ب) التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
- البند ١٠: جائزة موريس بات لعام ١٩٩٩ المقدمة من اليونيسيف
- البند ١١: مسائل أخرى
- البند ١٢: الملاحظات الختامية المبدأة من المديرة التنفيذية ورئيس المجلس التنفيذي
- البند ١٣: اجتماع مشترك للمجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان

* أرجئت من الدورة العادية الثانية المعقدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٦ - ووفقا للقاعدة ٢/٥٠ ومرفق النظام الداخلي، أعلنت أمينة المجلس التنفيذي أن ٧٨ وفدا من الوفود الحاضرة بصفة مراقب قد قدمت وثائق التفويض للدورة. وعلاوة على ذلك، فإن ٣ منظمات حكومية دولية و ١٧ منظمة غير حكومية قدمت وثائق التفويض للدورة.

٧ - وقال أحد الوفود أنه توجد بنود هامة كثيرة في جدول أعمال الدورة، ولا سيما استراتيجية تعبئة الموارد. وليس بإمكان المجلس التنفيذي أن ينقل مسؤولية تعبئة الموارد لليونيسيف من الحكومات إلى القطاع الخاص، وحث جميع الأعضاء على إيجاد تدابير مبتكرة لتدبير الأموال. ونظرًا لأهمية هذه المسألة وغيرها من المسائل، ينبغي للوفود أن تضطلع بأعمالها خلال هذه الدورة بأسلوب يتسم بالشفافية والكفاءة والتضحى. الفكرى.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المديرة التنفيذية (الجزء الأول: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي)

٨ - قدم كل من المديرة التنفيذية ومدير مكتب شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية التقرير (E/ICEF/1999/4 (Part I))، وركزت المديرة التنفيذية الاهتمام على التقدم الجيد المحرز خلال السنة الماضية فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، بينما أشارت إلى ضرورةبذل مزيد من الجهد. ولقد أحرز التقدم في مجالى أماكن العمل والخدمات المشتركة، وفي الاتساق وانتقاء المنسقين المقيمين. وصرحت المديرة إنه استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، تعد صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي، قائمة موجزة وموحدة للمجلس تتضمن مسائل ذات أهمية بالغة لتحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية، لا سيما ما يتعلق بالاستعراض الثلاثي السنوات للسياسة العامة. واتخذ التقرير الحالية شكلا على غرار التقارير التي يعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لأنشطة السكانية وبرنامج الأغذية العالمي بهدف تيسير إجراء مقارنات فيما بين الوكالات.

٩ - وعبر عدد من الوفود عن تقديرهم لشمول التقرير واستكماله شفويًا، مشيرين إلى التحسينات التي أدخلت في غضون السنوات الماضية فيما يتعلق بالتحليل والتركيز. ومع ذلك، فمن الضروري القيام بمزيد من العمل في هذا الاتجاه، بما في ذلك التحليل الشامل للدروس المستفادة، والتركيز الانتقائي على المسائل الهامة وإعداد تقارير تهتم بالمشاكل. ورأى وفدان ضرورة الربط بصورة أوثق بين هذا التقرير والخططة المتوسطة الأجل.

١٠ - وشدد بعض المتكلمين على أن زيادة كفاءة العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري وتحسين تماسكتها وقوية الآثار المترتبة عليها هي أهم عناصر إصلاح الأمم المتحدة. وذكرت الأمانة، لدى تناولها الشاغل المتعلق بالتكاليف المترتبة على تنفيذ تدابير الإصلاح، بأن تكاليف المقر قد انخفضت ومن غير المتوقع زيارتها.

١١ - وفيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تضمنت الشواغل الرئيسية التي عبرت عنها الوفود الإبقاء على الملكية العامة وعلى مشاركة الحكومة، على أن يتم ذلك تحت إشراف البلد، ومع ضرورة تحقيق الشمال؛ ومشاركة منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بأسرهما؛ وتنقيح بعض آليات التخطيط الحالية؛ والمزايا القابلة للتقياس، والتكاليف الجارية المحتملة المتعلقة بالأموال وقت الموظفين. وعبر وفد عن أمله في أن يشهد إدراج بلد جزري من المحيط الهادئ بين بلدان المرحلة التجريبية في الفترة المقبلة من عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدت بعض الوفود من جديد أهمية ضمان إدماج المرأة بالكامل في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي، أبلغت الأمانة المجلس عن الأنشطة التعاونية المستمرة في ميدان تعليم الفتيات.

١٢ - وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة تحنب البرامج التوفيقية من خلال زيادة الترابط بين وكالات الأمم المتحدة، والمحافظة على دور منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في برامج القروض الإنمائية الصغيرة المخصصة للدعم الاجتماعي.

١٣ - وأشارت الأمانة إلى التعليقات بشأن بلوغ أهداف عام ٢٠٠٠ وأبلغت المجلس بأن الأمانة ستقدم، أثناء انعقاد الدورة السنوية للمجلس في شهر حزيران/يونيه، عدداً من التقارير التي تتناول بعض الأهداف بالتحديد. وإضافة إلى ذلك، يتناول الجزء الثاني من تقرير المديرة التنفيذية للإنجازات التي جرى قياسها مقارنة مع الخطة المتوسطة الأجل.

١٤ - وفيما يتعلق بعدد بيوت الأمم المتحدة، قالت الأمانة إن هناك ما مجموعه ٣٠ بيتاً خصصها للأمين العام لهذا الغرض.

١٥ - وفيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، تطرق عدد من المتكلمين إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به اليونيسيف في مجال القضاء على الفقر والتكامل الاجتماعي. (انظر المرفق، المقرر ١٩٩٩/٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي).

باء - استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد

١٦ - قدم كل من المديرة التنفيذية ونائب المديرة التنفيذية تقريرا عن "استراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد" (E/ICEF/1999/5). وأكد المدير التنفيذي الأسس المنطقية والمبادئ الأساسية للاستراتيجية؛ كما أكد ضرورة مواصلة بذل الجهد لزيادة فعالية استخدام الأموال، بما في ذلك تحسين إدارة المساهمات، والترابط بين استراتيجية تعبئة الموارد، والخطة المتوسطة الأجل والتقرير السنوي للمديرة التنفيذية المقدم إلى المجلس. وأكّدت المديرة التنفيذية، في تفسيرها للعلاقة التي تربط بين هذه الوثائق الهامة، على أهمية التمييز بين الهدف التمويلي للخطة المتوسطة الأجل، والمراد منه أن يمثل تحديا ماليا، والخطة المالية الأكثر تحفظا، والتي تستند إلى تحليل دقيق للإيرادات المسقطة وتستخدم في البرنامج القطري وفي مخصصات الدعم المدرجة في الميزانية. وفيما بعد، أسلّم نائب المديرة التنفيذية بصورة أكبر في تناول أوجه التمييز والصلات بين الهدف التمويلي للخطة المتوسطة الأجل والخطة المالية والتخطيط المالي وإعداد الميزانية والإبلاغ عن النتائج والمحصلات، من خلال عرض قدمه بواسطة برنامج power point.

١٧ - وعلقت معظم الوفود تقريرا التي تتناول هذا البند من جدول الأعمال تعليقا ايجابيا على جودة الوثيقة التي حاولت بوضوح تناول الشواغل، والاقتراحات والتعليقات المقدمة من أعضاء المجلس والمراقبين فيه أثناء مختلف المناقشات التي أجريت بشأن هذا الموضوع في غضون العام المنصرم. وأكّدت عدة وفود من جديد على دعمها للمبادئ الأساسية لاستراتيجية تعبئة الموارد المقترحة، وبخاصة الحاجة إلى زيادة تحقيق القابلية للتنبؤ بالموارد الأساسية بصورة أكبر، وأهمية تقاسم العبء بين الجهات المانحة، مع التسليم بالطبيعة الطوعية للمساهمات الحكومية، والطابع الحكومي الدولي لكل من اليونيسيف ومجلسه. وحذر وفد من أن تقويض الدعوة إلى زيادة تقاسم الأعباء الطوعية للمساهمات. ونبهت بعض الوفود، في معرض مداخلاتها إلى أن الأمانة قد تحتاج إلى النظر في الآثار المترتبة على الزيادة المستمرة في نسبة التمويل من القطاع الخاص، لا سيما أثرها على الطبيعة الحكومية الدولية للمنظمة.

١٨ - وبينما اعتبر عدد من الوفود أن الهدف التمويلي الذي يقدر بنسبة مئوية تبلغ ٧ في المائة من معدل النمو السنوي للدخل يشكل هدفا طموحا مبالغ به، أعربت وفود أخرى عن تأييدها لهذا الهدف، مشيرة إلى أهمية الإبلاغ عن النتائج وال الحاجة إلى تحسين إعداد الميزانية والتقارير استنادا إلى النتائج. وأشار وفد إلى أن نظام تسجيل التقدم المحرز وتبنته (أي أظر سجل الواقع) قد يساعد على تحسين إعداد التقارير التي تستند إلى النتائج. واقترح وفد آخر أن يعاد تصميم شكل التقرير السنوي الذي تقدمه المديرة التنفيذية تيسيرا لهذا الغرض. (انظر المرفق، المقرر ٧/١٩٩٧، للإطلاع على نص المقرر المتعلق بالجزء الثاني من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية الذي اعتمدته المجلس التنفيذي في إطار هذا البند من جدول الأعمال). وأعرب عدد متكلمين عن تقديرهم للأمانة لمحاولتها التوضيح، والربط بين الخطة المتوسطة الأجل وإعداد الميزانية وإعداد التقارير التي تستند إلى النتائج. وأشار عدد من الوفود إلى المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع في المجلس التنفيذي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ودعوا إلى تبادل المعلومات بشأن الموضوع فيما بين الوكالات.

١٩ - وعبرت عدة وفود عن تأييدها للتوصية بأن تعلن الحكومات عن تبرعاتها في بداية السنة قدر الإمكان لكي يتتوفر معيار للتبرعات المعلنة في السنوات المقبلة. وأشار وفدان إلى عدم تمكّن حكومتيهما من الامتثال للإطار الزمني الذي اقترحه الأمانة لإعلان التبرعات في كانون الثاني/يناير، وأنهما ستواصلان إعلان تبرعاتهما في أقرب وقت ممكن من السنة. واقترح متكلم، وأيده آخرون عدديون، أن تعقد الدورة العادلة الأولى للمجلس في شهر شباط/فبراير بهدف تيسير إعلان الدول الأعضاء في المجلس عن تبرعاتها خلال الدورة.

٢٠ - وأشارت عدة وفود إلى التأييد الإيجابي لجمع تبرعات تكميلية باستخدام نهج مواضعي متعدد البلدان. كما اقترح وفد دولة مانحة أن يتضمن هذا النهج أيضاً هجاً متعدد الوكالات. وبينما أعرب عن الترحيب بهذا النهج من حيث المبدأ، قال متكلم آخر إنه يلزم أن تكون هذه الآليات في موضعها لضمان إعداد تقارير تتسم بالجودة وتتضمن تفاصيل ضرورية عن البلد. وفيما يتعلق بموضوع تقديم تقارير إلى الجهات المانحة، عبرت مختلف الوفود عن الاهتمام الإيجابي باقتراح تقديم تقرير مرحلٍ سنوي عن قطاع من القطاعات في البلد، وأشارت إلى ضرورة أن تتسم التقارير المقدمة إلى الجهات المانحة بالجودة. وأعرب وفد عن عدم قناعته بنوعية التقارير المالية والمرحلية وملاعمة موابعها.

٢١ - وعلقت عدة وفود تعليقاً إيجابياً على الاقتراح المقدم من الأمانة بشأن وضع استراتيجية لتعبئة الموارد ترمي إلى زيادة القابلة للتبؤ وزيادة المرونة في تخصيص التمويل للحالات الطارئة. ومن ناحية ثانية، قالت وفود أخرى إنها تفضل تحديداً دقيقاً لأموال الطوارئ. بينما أكد متكلمون آخرون على أهمية وجود نظم إدارة في موضعها لإتاحة إمكانية الإبلاغ بطريقة تتسم بالشفافية عن الاستخدام المرن للأموال المخصصة للحالات الطارئة. وطالب وفد آخر بتقديم إيضاح بشأن أموال الحالات الطارئة المتسمة بالمرونة والاتفاقات الإطارية.

٢٢ - وشددت المديرة التنفيذية، في إجابتها على مختلف الوفود، على أن مسألة النسبة بين التمويل المقدم من كل من القطاعين العام والخاص متروكة لتقدير الحكومات إلى حد كبير. كما قالت إنه أريد من الهدف المقدر بـ ٧ في المائة أن يشكل تحديداً، لا أن يكون هدفاً غير واقعي. وأكدت للوفود أن الأمانة تواافق على ضرورة أن تكون النظم في موضعها بما يضمن تحقيق المسائلة الكاملة، والشفافية وجودة الإبلاغ. وقالت موضحة في معرض إجابتها على استفسار بشأن مفهوم الاستراتيجيات "المصممة خصيصاً لكل بلد مانح، أن هذه الفكرة تشير إلى الاستراتيجيات الداخلية التي ترمي إلى أن تحدد الحكومات المانحة أهدافها بفعالية أكبر، مع الأخذ في الاعتبار لسياسات المساعدة الإنمائية الرسمية وأولوياتها. (انظر المرفق، المقرر ٨/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي).

٢٣ - وبعد اعتماد المقرر، علقت عدة وفود على أهميته. ورأى عدد من المتكلمين أن عملية تحقيق التوافق في الرأي بناءً، وتتسم بالشفافية ومحفظة. وقال متكلم إن النص المتفق عليه قد عكس آراء

وتعلّمات جميع الأطراف في أن تضطلع اليونيسيف بمساعيها نيابة عن أطفال العالم. وقال متكلّم آخر إن عملية المفاوضات كانت تجربة إيجابية لكل من الجهات المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج لأنهما ناقشا معاً مسائل حقيقية، وأعرب عن استعداد وفد بلده للاستفادة من هذه الخبرة خلال العام كله.

جيم - خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة للعام ١٩٩٩

٢٤ - عرضت على المجلس التنفيذي خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة للعام ١٩٩٩ (E/ICEF/1999/AB/L.5) قدم مدير شعبة القطاع الخاص التقرير وعرض أيضاً أبرز نواحي أداء شعبة القطاع الخاص وأنشطتها خلال العام ١٩٩٨، بما في ذلك إعادة التنظيم الهيكلية، والتحويل إلى سنة تقويمية مالية وإعداد نظم مالية وسوقية جديدة فضلاً عن اتجاهات الإيرادات وأهداف شعبة القطاع الخاص واستراتيجياتها المعتمدة للعام ١٩٩٩.

٢٥ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء التفاؤل المفرط الذي تتسم به تنبؤات شعبة القطاع الخاص لعام ١٩٩٩ وما بعده، بالنظر إلى الاتجاه الانكماشي لعام ١٩٩٧ وإلى آخر تقديرات عام ١٩٩٨. وذكر أحد الوفود أنه حتى لو كانت الشعبة كاملة العدد من الموظفين، فسوف يلزمهما الوقت لبدء العمل بأكمل طاقتها. وأجاب المدير بأن عام ١٩٩٧ المت忤د عاماً مرجعيًا ليس إلا فترة مؤقتة مدتها ثمانية أشهر، وذلك بسبب التغير الذي طرأ على السنة المالية، مما يفسر الحالة الشاذة المتمثلة في أن إيرادات مبيعات المنتجات تغطي ١٢ شهراً بينما تغطي النفقات ثمانية أشهر، كما يفسر تأخر الشركاء في الإبلاغ عن الإيرادات الناشئة عن تدبير الأموال من القطاع الخاص. وبين كذلك أن تنبؤات الحجم والإيرادات تُعد بالتشاور مع اللجان الوطنية. وقال المدير إن ثمة إمكانية لزيادة الإيرادات من أسواق كثيرة، حتى من الأسواق التي تلاقي فيها اليونيسيف نجاحاً بالفعل. ويمكن، مع إقامة الهيكل الجديد لشعبة القطاع الخاص، الاستفادة من إمكانات الأسواق هذه، مما يفسح المجال أمام تزويد الشركاء بقدرة خدمية أفضل؛ وتوفير استراتيجيات تسويقية جديدة، بما في ذلك تجديد تشكيلة المنتجات وكراستها الإعلانية؛ ودفع قطاع الشركات؛ والتركيز على إدارة العلامة التجارية.

٢٦ - وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لاعتظام شعبة القطاع الخاص التركيز على الأسواق الرئيسية والاستثمارات المزعج القيام بها، وبخاصة فيما يتصل ببلدان الشمال الأوروبي ووسط وشرق أوروبا. وذكر أحد الوفود أنه رغم إدراكه للأهمية التي تتسم بها عملية إيضاح العلاقة بين اللجان الوطنية وشعبة القطاع الخاص، فإن إعادة التنظيم التي تجري في الشعبة قد أعادت عملية التخطيط المشترك. وشدد متكلّم آخر على ضرورة تحديد أدوار ومسؤوليات كل من اليونيسيف والجانب الوطنية تحديداً وأصحابها. وأضاف المتكلّم نفسه أنه ينبغي الالتزام بالطابع المهني في مباشرة هذه العلاقة، كما ينبغي للجان الوطنية أن تلتزم بمعدل الاستبقاء البالغ ٢٥ في المائة. وفيما يتعلق بإدارة العلامة التجارية، أعرب أحد الوفود عن

تأيده لها، مضيفا أنه لا ينبغي الخلط بينها وبين إدارة الشعار. وأكد أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن الأطفال هم القضية الأولى لليونيسيف.

٢٧ - وفي معرض الرد على أحد الوفود الذي أعرب عن قلقه من أن يؤدي التخلص تدريجياً عن أنشطة شعبة القطاع الخاص في بعض البلدان إلى انخفاض الوعي الجغرافي بالاسم التجاري، قال المدير إنه تفادياً لتكليف التشغيل، ستتولى أطراف ثلاثة أمر الأعمال التجارية لشعبة القطاع الخاص في بعض البلدان. وفي البلدان الأخرى التي تكون أسواقها أصغر من أن تتحمل إنشاء وجود للشعبة فيها، سيكون في وسع العملاء الحصول على منتجات اليونيسيف من خلال دار عالمية للبيع عن طريق الكتالوجات. وذكر المدير أن موظفي شعبة القطاع الخاص في كل من نيويورك وجنيف مستعدون دائماً لإجراء مشاورات ثنائية مباشرة بشأن مسائل محددة مع فرادي الوفود. (انظر المرفق، المقرر ٢/١٩٩٩، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي).

دال - المذكرات القطرية

٢٨ - قدم مدير شعبة البرامج لمحة عامة عن المذكرات القطرية الشهانية المعروضة على المجلس التنفيذي، وبيّن كيف تتجلى فيها نهج مستند إلى الحقوق فيما يتعلق بالتعاون البرنامجي لليونيسيف، ووصف الأنواع الأربع من الحالات القطرية الممثلة في هذه المذكرات. وأضاف أن اثنين من البلدان الجارى استعراضها حالياً يشاركان في التقييمات القطرية المشتركة وفي إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٩ - وأشارت عدة وفود بالمدير لمقدمته الفنية. وأشار أحد الوفود إلى أن المذكرات القطرية تفتقر إلى البيانات الاقتصادية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بمستوى المساعدة الدولية والتمويل المحدد المقدم من وكالات الأمم المتحدة. وأعرب وقد آخر عن تأييده للدعوة إلى تقديم لمحة عامة عن حالة المعونة المقدمة للبلدان فيما يتعلق بالقطاعات الرئيسية التي تتعاون فيها اليونيسيف، ولكنه طلب إلى الأمانة توفير معلومات إضافية عن مدى مشاركة المانحين الثنائيين في عملية المذكرات القطرية ومساهمتهم فيها. ولاحظ المتكلم نفسه أن البرامج تسير في الاتجاه الصحيح وأن الأولويات واضحة وتقوم على تشكيلة مناسبة من الاستراتيجيات. وذكر كلا المتكلمين أن المذكرات تعكس الخبرات الإيجابية المكتسبة فيما يتعلق بعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعاون اليونيسيف مع البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية. وأجاب المدير بأن تقديم بيانات بشأن تدفقات المعونة سيستلزم تغييراً في صيغة المذكرة القطرية، وأنه سيجري استعراض هذا الأمر. وأوضح أيضاً أن الوكالات الثنائية تساهم بصورة منتظمة في عملية المذكرات القطرية، وإن كان من الضروري رصد نوعية هذه المشاركة.

شرق وجنوب أفريقيا

٣٠ - عرض المدير الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا المذكورة القطرية لزمبابوي (E/ICEF/1999/P/L.8)، مشيراً إلى أن المصادرين الرئيسيين للخطر الذي يهدد حياة الأطفال في المنطقة يتمثلان في فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفي النزاعات المسلحة. واستجابة لهذا الموقف تعهد اليونيسيف توجيه برامجها القطرية في هذه المنطقة حتى تعطي أعلى قدر ممكن من الأولوية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحتى تدمج التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في تيار الأنشطة الرئيسية للبرمجة القطرية العادمة.

٣١ - وأعربت الوفود التي تناولت هذا البند من جدول الأعمال عن تأييد قوي للمذكورة القطرية وللعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في زimbabwo. ورحب كثير من المتكلمين ترحيباً خاصاً بالاهتمام الموجه على سبيل الأولوية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولحقوق الإنسان، والمشاركة المجتمعية. وأشار عدد متكلمين إلى أهمية التركيز على مشاركة الشباب، بالنظر إلى أنهم أكثر من يتأثر بالتغيير، كما أنهم المصدر الأرجح له. وأضاف هؤلاء المتكلمون أن ثمة حاجة ماسة، وبالتالي، إلى تعزيز التغيير السلوكي من خلال تحسين التدريب على مهارات الحياة وبناء القدرات المحلية. وفي هذا الصدد، دعوا اليونيسيف إلى تعزيز تعاونها مع المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة في مجالات إرشاد ضحايا الإيدز ومعالجتهم. وأعرب أحد المتكلمين عن التزام بلده بتقديم الدعم لمكافحة الإيدز، وطلب مزيداً من المعلومات بشأن بعض الممارسات والتجارب الناجحة التي لاقت نجاحاً بالفعل في المنطقة. واقتراح أيضاً أن تتعاون اليونيسيف مع أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في مبادراتها الجديدة المقررة من أجل مكافحة الإيدز في المنطقة. بيد أن بعض المتكلمين أربوا عن القلق من أن الجهود التي تبذلها اليونيسيف لا تكفي وحدها لدحر هذا التهديد. وقالوا إن المطلوب هو إيجاد تحالف واسع النطاق ضد الإيدز.

٣٢ - وأبدى ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إعجابه بالاتجاه الجديد الذي تتبعه جهود اليونيسيف في هذا المجال. وأشار إلى الاجتماع الذي عقده البرنامج من أجل صياغة الاتجاهات العامة للأنشطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واقتراح أن ينعكس النهج التنسيلي في التوصيات النهائية للبرامج القطرية. وذكر أن أنشطة اليونيسيف، بما ترسم به من نهج مبتكر، يمكن أن تكون بمثابة برامج إرشادية لغيرها من الأنشطة.

٣٣ - ورداً على هذه التعليقات، أشار المدير الإقليمي إلى المشاركة المقدمة من جانب كثير من الشركاء، بما في ذلك الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضاف أن تمكين الشابات يشكل جزءاً هاماً من الاستراتيجية. وذكر أن زimbabwo من الأمثلة الجيدة على سلامة اتباع نهج يستند إلى حقوق الإنسان.

غرب ووسط أفريقيا

٣٤ - استهلت المديرة التنفيذية لغرب ووسط أفريقيا عرضها للمذکرتين القطريتين للرأس الأخضر (E/ICEF/1999/P/L.9) والنيجر (E/ICEF/1999/P/L.10) بلمحة عامة قصيرة عن الحالة في المنطقة. وقدمت بيانا بالتحديات الخطيرة العديدة التي تواجه المنطقة، والتي تدعو إلى اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي. وذكرت أن اليونيسيف تستجيب لذلك بالاضطلاع بالأنشطة في حالات الطوارئ، وبرامج التأهيل بعد انتهاء النزاعات، وتعزيز سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٣٥ - وأشار أحد الوفود إلى جودة المذكورة القطرية للرأس الأخضر، قائلا إن إجراءات اليونيسيف المقبلة تتسم بالوضوح وجودة العرض، وأنها تستند فيما يبدو إلى أساس من التحليل الجيد للمنجزات الماضية والدروس المستفادة. وأشار المتكلم نفسه إلى أنه كان ينبغي أن تفسر المذكورة أن السبب في تناقض التغطية المتعلقة بالتطعيم ضد الحصبة منذ عام ١٩٩٥. وطلب متكلم آخر إيضاحاً لمسألة التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بوصفه إحدى المشاكل الرئيسية. وقال إن الفقر الذي يؤثر على غالبية السكان، وليس التفاوت، هو إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق التقدم الاجتماعي. وأعرب أيضاً عن الشك في مدى ملاءمة الاستراتيجية المقترحة المتمثلة في تحويل مزيد من الموارد من عمليات الإمداد إلى تعزيز النوعية، وبناء القدرات، واستدامة الخدمات، مشيراً إلى أن تنفيذ هذه الاستراتيجية ينبغي أن يتسم بالمرونة وأن يتم بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الآخرين. ووافقت المديرة الإقليمية على أنه ربما كان من الواجب أن يميز التحليل المقدم للحالة في الرأس الأخضر بين أوجه التفاوت القائمة في ظروف المعيشة وبين أسباب الفقر.

٣٦ - وتعليقاً على المذكورة القطرية للنيجر، قال أحد المتكلمين إنها تعكس بوضوح مشاكل هذا البلد واحتياجاته. ونصح اليونيسيف بأن تواصل علاقاتها الوثيقة مع المانحين الآخرين على الصعيد الميداني. وقال متكلم آخر إن التناقض في استشارة داء دودة غينيا نتيجة للجهود المشتركة لليونيسيف وغيرها من الشركاء أمر مشجع، وإن ذكر أن هذا المرض ينبغي أن يظل من أولويات اليونيسيف في هذا البلد حتى يتم استئصاله. ولاحظ هذا المتكلم الطابع الرأسي لكثير من البرامج والمشاريع السابقة، واقتراح أن يجري النظر في استراتيجيات بديلة لتحسين الفعالية. واقتراح أيضاً أن تناقش اليونيسيف مع الجهات الأخرى المانحة كيفية تناول مسألة أوجه التفاوت الإقليمي ودون الإقليمي القائم في هذا المجال. وأعرب عن بعض التحفظات بشأن مبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات بالنظر إلى المعوقات المالية التي تواجه البلد. وأكد الوفد نفسه أهمية تحسين نوعية الرعاية الصحية الأولية من خلال تدريب الموظفين على الصعيد المحلي، مشيراً إلى أن برنامج التعليم الابتدائي ينبغي أن يكون عام النطاق. وأضاف أنه ينبغي للبرنامج القطري المقبل أن يراعي السياسة الوطنية المتبعة حالياً للأخذ بالامرکزية، وكذلك المحنة التي تعيشها الفئات المستضعفة مثل أطفال الشوارع. وفيما يتعلق بمسألة التعليم الأساسي، قالت المديرة الإقليمية إنها تضع في الاعتبار استراتيجية التعليم من أجل الحياة، التي تتضمن الصحة الإيجابية والوقاية من الإيدز ومعالجته. وذكرت أن اليونيسيف تعمل بالإضافة إلى ذلك مع الجهات المانحة من أجل وضع استراتيجيات جديدة لقطاع التعليم. وفيما يتعلق بختان الإناث، قالت إنها مسألة تدرج في البرامج التعليمية والصحية في كثير

من البلدان في المنطقة، وأنها أحرزت قدراً ملحوظاً من النجاح، ولا سيما في بوركينا فاسو. واستدركت تقول إنه لا تتوافر بيانات عن النيجر.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٣٧ - لم تقدم في الدورة الحالية مذكرات قطرية من الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. بيد أن نائب المدير الإقليمي قام بتسليط الضوء على عدد من الأحداث التي تعكس آثارها على برمجة اليونيسيف في المنطقة في العقد القادم، وبخاصة الخراب الذي أحدثه إعصار ميتش، والذي أودى بحياة ما يزيد على ١٠٠٠٠ فرد، وأدى إلى تدمير الهيكل الأساسي الاجتماعي والاقتصادي، وفقدان ملايين البشر لسبل العيش، بالإضافة إلى كوارث طبيعية أخرى؛ واستمرار أثر التدهور الاقتصادي الذي طرأ في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، بما أحدثه من زيادة في البطالة، وتفشى، وانخفاض في الإنفاق الاجتماعي. وأوضح أن اليونيسيف وحكومات المنطقة يلزمها بالتالي أن تتصدى لمسألة الضعف، ولا سيما فيما يتعلق بالفقراء. وذكر أيضاً أنه من الضروري تعزيز القدرة المتعلقة بالتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية المحتملة. ولم تبد الوفود أي تعليقات على هذا العرض.

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٣٨ - لم تقدم في هذه الدورة أية مذكرات قطرية من شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ومع هذا، فقد أبلغ المدير التنفيذي عن مواطن الاهتمام والأحداث الرئيسية في المنطقة، بما فيها المشاورات الوزارية الرابعة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، والتي أتاحت للبلدان فرص المضي في بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بحلول عام ٢٠٠٠. وأشار إلى التقدم المحرز في شتى المجالات، إلى جانب أوجه التفاوت التي ما برح قائمة بين البلدان وفي داخلها. وقد حدث بعض التردي في المنطقة، وكان لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) آثار سلبية عميقة على حياة الملايين.

٣٩ - ذكر أحد الوفود أن هذا العرض حافل بالمعلومات ويدعو إلى التشجيع. وقالت المتحدة إنها توافق كذلك على الملاحظات القائلة بأن إعلان بانكوك وبرنامجه عملها يؤكدان من جديد أن الحكومات ملتزمة على أعلى صعيد سياسي بتحقيق أهداف بقاء الطفل ونمائه وحمايته ومشاركته، فضلاً عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي نهاية المناقشة، أثني المدير الإقليمي بشكل كبير على نتائج مشاورة بانكوك الوزارية، وأوصى هو والمدير التنفيذي بتقديم تقرير المشاورات إلى المجلس.

جنوب آسيا

٤٠ - لم تقدم في هذه الدورة أية مذكرات قطرية من جنوب آسيا. وركز المدير التنفيذي على القضايا الرئيسية ذات الصلة، وأشار إلى التحديات الكبيرة التي يفرضها وجود عدد ضخم من السكان والأطفال يصل إلى ٥٤٢ مليون. وأبلغ عن التزام المنطقة بأطفالها من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، إلى جانب

التزامها المعرب عنه في مؤتمر رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وما يتوقع من تأييد اتفاقية هذه الرابطة في وقت لاحق من عام ١٩٩٩، وهي الاتفاقية المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار في النساء والأطفال لأغراض البغاء. وفي الوقت الذي نوه فيه بعض منجزات المنطقة، قال إن الأطفال لا يزالون يواجهون تحديات قاسية، وذكر الإجراءات ذات الأولوية التي يلزم اتخاذها لمعالجة هذه التحديات.

٤٤ - وأثنى على المدير الإقليمي لما قدمه من تقرير حافل بالمعلومات. وأعرب أحد الوفود عن تقدير حكومته للمساعدة التي قدمتها اليونيسيف في إطار الاستجابة لطوارئ الفيضانات بلده. وأوضح أنه يرى أن التعليم الأساسي الابتدائي يشكل مبادرة طيبة، ومع هذا، فإنه يتطلب وضع برنامج أكثر تنظيمًا. وشدد وفد آخر على اهتمام إعلان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بقضايا من قبيل التعليم الابتدائي للبنات، وسوء التغذية لدى صغار الأطفال، وإدماج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، والاضطرابات الناجمة عن نقص اليود. ونوهت المتحدثة بصفة خاصة بإقامة نظام وطني لمراقبة التغذية في بلدها. وأعرب المدير الإقليمي عن تقديره للتعليقات المتصلة بالتعليم الابتدائي وبالطفولة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٤٥ - قدم المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المذكورة القطرية لجمهورية إيران الإسلامية (E/ICEF/1999/P/L.11). وقال إن الاستراتيجية البرنامجية القطرية تستند إلى منجزات البلد، وأنها تسعى إلى معالجة القضايا المعلقة التي تؤثر على رفاه الطفل الإيراني. وقد أدى الالتزام السياسي القوي إلى بلوغ كافة أهداف عام ٢٠٠٠، باستثناء تخفيض سوء التغذية بمقدار النصف. والقضايا التي كانت تعد في يوم ما بالغة الحساسية تتعرض الآن للمناقشة العلنية، كما أن البرنامج القطري المسبق قد وضع من خلال آليات ابتكارية قائمة على المشاركة، إلى جانب عملية تتسم بالشفافية.

٤٦ - وأبلغ أحد المتحدثين الوفود أن سفارته في طهران قد قدمت تعليقات إيجابية على مشاركتها في عملية وضع المذكورة القطرية لجمهورية إيران الإسلامية، وأثنى على دور اليونيسيف. وأكد كذلك لأعضاء المجلس أن الأولويات بصيغتها الواردة في المذكورة القطرية هي ذات الأولويات لدى الحكومة والشركاء الإنمائيين في البلد. وأثنى متحدث آخر على التعاون الممتاز في عملية وضع المذكورة القطرية. وأضاف أن حكومته تدرس جهودها للقضاء على أوجه التفاوت القائمة، وأنها تتطلع إلى توسيع نطاق التعاون مع اليونيسيف من أجل التصدي لما تبقى من تحديات. وشكر المدير الإقليمي الوفود على ملاحظاتها البالغة التأييد والتشجيع.

وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق

٤٧ - قدم المدير الإقليمي لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول بحر البلطيق المذكرات القطرية لأذربيجان وأرمينيا ورومانيا وجمهوريات وسط آسيا وكازاخستان (E/ICEF/1999/P/L.12-E/ICEF/1999/P/L.15)، على التوالي). وتحدث عن انكماش شبكات الأمن الاجتماعي، الذي

أدى إلى ضغوط هائلة على قدرات الأسر فيما يتصل بتدبير أمورها. ولاحظ أيضاً أنه لا يوجد دعم كاف للخدمات الاجتماعية الأساسية المتعلقة بالأطفال والنساء، وذلك من جراء انخفاض الإيرادات الحكومية. وقال إن الاهتمام سينصب، نتيجة لذلك، على مشاكل الأطفال في المؤسسات والأطفال الذين يعانون من حالات إعاقة والأطفال الخارجيين على القانون. ومن شأن اليونيسيف أن تهتم على نحو خاص بالتحديات الجديدة من قبيل الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإساءة استعمال المخدرات.

٤٥ - وساد رأي مفاده أن المذكرات القطرية كانت عموماً ذات مستوى رفيع. وتناول أحد المتحدثين ضرورة التفاعل مع الحكومات وسائل الشركاء، وأهمية البناء على المنجزات الإيجابية التي تحققت في الماضي، وذلك مع القيام في نفس الوقت بإصلاح المؤسسات التي تعمل من أجل حماية الأطفال والنساء. ولاحظ أحد الوفود أن المذكرات القطرية لم تتضمن إشارة تذكر لتلك المشكلة الجديدة المتعلقة بعمالة الأطفال. وأضاف أن ثمة فرصة لدى اليونيسيف لاستخدام الدعوة والنُّهج المتكاملة في مرحلة مبكرة من أجل معنٍ تفاقم هذه المشكلة. وقال إنه يرغب في معرفة ما إذا كانت اليونيسيف قد وضعت خططاً محددة لمجابهة هذه التحديات. وقال المدير التنفيذي، في معرض رده، إنه يجب على اليونيسيف أن تبحث موضوع عمال الأطفال في سياق أوسع نطاقاً من أجل تحديد الحلول المحتملة.

٤٦ - وأشار أحد الوفود على اليونيسيف بشأن البرنامج المحدد لأرمينيا، وقال إنه برنامج يستهدف المجالات ذات الاحتياجات البالغة الأهمية، ويتضمن الإشارة إلى ضرورة تخصيص موارد كافية. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن توضع مؤشرات للبرنامج المساعدة في تركيز الأنشطة. وأعرب وفد آخر عن تقديره لما قدمته اليونيسيف للبنات الضعيفة من تعاون ومساعدة على نحو كبير. وذكر ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أنه قد لوحظت بهذا البلد زيادات في انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، واستعمال المخدرات، وحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤٧ - وعلقت وفود كثيرة على المذكورة القطرية لأذربيجان. وقال أحد الوفود إن التدهور الشديد في حالة النساء والأطفال قد قلل بشكل كبير من قدرة الحكومة الوطنية على التصدي للتحديات الجديدة، وخاصة تلك التحديات القائمة في مجالى الصحة والتعليم. وفي هذا الصدد، أضاف ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز أنه قد لوحظت بأذربيجان، كما سبق أن لوحظ بأرمينيا، أن ثمة زيادات في انتشار الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، واستعمال المخدرات، وحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وكان ثمة تشديد أيضاً على الحاجة إلى دعم اليونيسيف في مجال وضع سياسة وطنية لتهيئة أمومة مأمونة وتحسين الرعاية المتعلقة بالتوليد. وعلاوة على ذلك، فإن البلد لا يزال يواجه مشكلة وجود مليون من اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، بما في ذلك أطفال يعيشون في

مستوطنات ويحتاجون إلى حماية خاصة. وإلى جانب مساندة المجتمع الدولي، أحرزت الحكومة بعض النتائج في عملية الإصلاح الاقتصادي، كما سنت قانوناً بشأن حقوق الطفل.

٤٨ - وبين أحد الوفود أنه في الوقت الذي يسلم فيه بوجود تعاون طيب في مجال التعليم المتصل بالمرشدين الصحيين، فإنه يلاحظ مع هذا أن ثمة نقصاً في الموارد بنظام التعليم. وكان من رأي هذا الوفد أن انخفاض مستوى الانتظام بالدراسة قد يؤدي إلى ظهور تحدٍ جديد يتعلّق بعمالة الطفل. وأيد متحدث آخر ادخال أنشطة جديدة من قبيل الطرق التعليمية النشطة، وتطوير مناهج التعليم، وتوسيع نطاق الإصلاح النفسي - الاجتماعي للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة، وما إلى ذلك. وشدد أحد الوفود على ضرورة مواصلة تقديم الخدمات والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، في حين حث متحدث آخر اليونيسيف على دعم القدرات الوطنية الفرعية لتشجيع إقامة الشبكات. وقام أحد الوفود بتسلیط الضوء على أهمية اشراك كافة النّظّراء المعنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات والأفراد، وذلك لبلوغ نتائج ملموسة لصالح الأطفال والنساء. وعلق أحد المتحدثين على ضرورة وجود مؤشرات تتعلق بالآثار الناجمة.

٤٩ - وأيد عدد من الوفود كل التأييد تلك النهج والاستراتيجيات المقترحة في المذكورة القطرية لرومانيا. وطالب أحد المتحدثين بإجراء استعراض أكثر تفصيلاً للبرنامج في المرحلة القادمة، وأبدى اهتماماً خاصاً بكيفية تنسيق برنامج اليونيسيف مع أعمال سائر المانحين؛ وتقدیم مزيد من التفاصيل بشأن البرامج المتعلقة بالأطفال والنساء، وكذلك بشأن برنامج التحصين، ويشمل ذلك برنامج الحكومة الرامي إلى إدراج مولدات المضادات ضمن جهودها الوطنية لمرض التهاب الكبد من الفئة (باء) "hepatitis B"؛ ونماذج نهج الامتياز في مجال رفاه الأطفال؛ وفهم الأهداف البرنامجية والمؤشرات المتعلقة بالآثار الناجمة.

٥٠ - ورحبت وفود كثيرة بإعادة تأكيد إدراج النهج المستند إلى الحقوق والمتبع فيتناول البرامج في الأنشطة المذكورة في المذكورة القطرية، ولا سيما فيما يتصل بتشجيع الوصول إلى خدمات التثقيف الصحي والخدمات الترفيهية للأطفال المستبعدين إلى هامش المجتمع والأطفال الضعفاء بصفة خاصة. ومن ثم، يلزم التشدّيد على بناء القدرات ومشاركة الأطفال. وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز إلى أن اليونيسيف قد تنظر أيضاً في إدراج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز في سياق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولفت الانتباه إلى موضوع الأطفال المصابين بمرض إيدز والوارد في التقييم القطري المشترك لرومانيا.

٥١ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية تعزيز الصلات القائمة بين عملية البرمجة القطرية لدى اليونيسيف وسائل الوسائل البرنامجية الهامة مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مما سيسمح في تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة على الصعيد القطري، ويمكن اليونيسيف من تشجيع وضع حقوق الطفل في صلب أولويات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة. وقد اضطلاع اليونيسيف بدور رئيسي في بناء

الشراكات فيما بين الجهات الوطنية النشطة، كما ساعدت في تشكيل الإصلاحات الاجتماعية للحكومة. ومع هذا، فإن المذكورة القطرية لم توضح، كما لاحظ أحد المتحدثين أن استراتيجية اليونيسيف تعكس الاهتمام بإزالة الطابع المركزي، أي أنها لن تضيف شيئاً إلى المستويات القائمة المتصلة بالإبعاد الاجتماعي للأطفال أو تهميشهم في عملية صنع القرار. وأشار إلى أنه كان ينبغي للفرقة ١٥ من المذكورة القطرية أن تراعي احتياجات النساء الحوامل، ولا سيما في المناطق الريفية التي تفتقر إلى الأطباء والتي تؤدي فيها المعايير الثقافية إلى تقليل المباعدة بين الولادات.

٥٢ - وأعرب أحد المتحدثين عن تأييده العام للبرنامج المقترن لجمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان. وحث اليونيسيف، في ضوء الموارد المحدودة، على التركيز بصورة أضيق على المجالات التي تحظى فيها بميزة نسبية، من قبيل التحصين والوقاية من فقر الدم وتشجيع الرضاعة الطبيعية. ونوه نفس المتحدث أيضاً بضرورة زيادة التنسيق بين اليونيسيف والمباحثين. وعلقت وفود عديدة على أنه كان ينبغي للفرع المتعلق بحالة الأطفال والنساء أن يتضمن الإشارة إلى تزايد الإصابة بمرض الدرن وآثار ذلك. واقتصر متحدث آخر أنه كان من الأفضل أن يشمل نفس الفرع ملاحظة توضيح تأثير تزايد الفقر على تقليل وصول القراء، وخاصة الأطفال والنساء، للخدمات الصحية.

٥٣ - ورغم الأثر السلبي لمرحلة الانتقال فيما يتصل بتوفير الخدمات الأساسية للأطفال في مجال الصحة والتعليم بكازاخستان، أبلغ أحد المتحدثين عن إحراز تقدم في بعض المجالات، مثل القضاء على شلل الأطفال والوقاية من فقر الدم. وتناول هذا المتحدث أيضاً بعض المشاكل الناشئة الجديدة، من قبيل زيادة حالات الأصابة بالتهاب الكبد والدرن، وفيات الأمهات، والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز. وقال ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز إن من دواعي التشجيع ما تقوم به اليونيسيف من إدراج القضايا الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز وأخطار استعمال المخدرات في برنامج التعليم الصحي بالمدارس في كازاخستان. وأعرب عن التقدير بشأن تعاون اليونيسيف في مجال المساعدة في إعادة تأهيل السكان الذين تأثروا بعواقب الاختبار النووي في سيميبلاتنسك.

٥٤ - وأبدى أحد المتحدثين غبطته للاحظة أن البرنامج المقترن لقيرغيزستان قد استخدم بوصفه نموذجاً للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وحث هذا المتحدث اليونيسيف على أن تتعاون بشكل وثيق مع اليونسكو في مجال الإعداد للعقد الدولي للثقافة وعدم العنف والسلام. وأعرب نفس المتحدث عن اهتمامه بتوسيع نطاق المبادرات الخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال اللقاحات.

٥٥ - وأشار أحد الوفود شواغل بشأن حادثة تشيرنوبيل والفيضانات الأخيرة لسلسلة جبال كارباتيا بوسط أوروبا. وأعرب عن تقديره لليونيسيف لمساعدتها للأطفال المعوقين ولدعمها للبرامج المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتحدث أيضاً عن قضية دعم اليونيسيف في عام ١٩٩٩ لبرنامج يتصل

بإزالة ملوحة إمدادات مياه الشرب في أعقاب حادثة تشيرنوبيل. وطوب المجلس التنفيذي بالنظر في إمكانية زيادة تمويل برامج التحصين الخاصة بضحايا هذه الحادثة، وذلك من الموارد العامة. وفي إطار التسليم بأن الكارثة البيئية في تشيرنوبيل ستظل تؤثر على العديد من البلدان في المنطقة، قال المدير التنفيذي إن اليونيسيف ستواصل العمل مع البلدان المتأثرة لمساعدتها في تقوية قدراتها على مواجهة ذلك.

٥٦ - وحيث أن الكثير من التدخلات المتصلة بالمذكرات القطرية المحددة تتناول قضايا وشاغل متماثلة، فإن ردود المدير الإقليمي يمكن أن تتطبق أيضاً على غالبية البلدان. وأقر المدير التنفيذي بالحاجة إلى قيام كل من اليونيسيف وبلدان المنطقة بالتركيز على تلك القضايا الناشئة حديثاً والتي تواجه الشبان والراهقين، والتي تتراوح بين الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وبين إدمان التبغ والمخدرات والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقال إن توصيات البرامج القطرية ستتضمن بوضوح النهج المستند إلى الحقوق، وقضايا مرض التهاب الكبد من الفئة (باء) والدرن، والتعاون والتنسيق مع المنظمات الثنائية والدولية الأخرى. وقال إنه يتفق في الرأي مع كثير من المتحدثين على ضرورة خمان عدم إضاعة العمل الجيد الذي اضطلع به في برامج التحصين هباءً. وشدد على أهمية العمل في المنطقة بأسلوب بعيد عن المركزية من أجل مساعدة البلدان والمنظمات غير الحكومية في التركيز على أشد الفئات ضعفاً. ورداً على التعليقات المبددة من ممثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أشار المدير الإقليمي إلى أنه يوافق على أن اليونيسيف وهذا البرنامج المشترك شريكان قويان في المنطقة، وسلم بأهمية تناول موضوع مرض الإيدز قبل أن يصل هذا المرض إلى مستوى وبائي، وذلك بمساعدة السكان في زيادة تفهم موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكيفية حمايتهم لأنفسهم. وبين أن هؤلاء السكان بحاجة أيضاً إلى التمكن من الوصول إلى خدمات ميسرة ومتاحة.

أوروبا

٥٧ - قال المدير الإقليمي لأوروبا أن مكتب أوروبا سيتجه في عام ١٩٩٩ نحو تحقيق هدفين متكملين، وهما مواصلة تعبئة المجتمع الدولي للفالة حماية وتشجيع حقوق الأطفال على صعيد العالم بأسره، وذلك بدعم من اللجان الوطنية لليونيسيف؛ والعمل مع المنظمات الوطنية والإقليمية. حكومية كانت أم غير حكومية، لتحديد وإبراز قضايا الأطفال التي تحتاج مزيداً من الاهتمام في الجماعة الأوروبية؛ وتحظى قضايا حقوق الأطفال باهتمام متزايد في أوروبا، وقد أبلغ المدير الإقليمي عن مبادرات عديدة في هذا الشأن.

٥٨ - وقال إن اليونيسيف كانت تعتمد على قيام اللجان الإقليمية بالوفاء بأهدافها في المنطقة. بيد أن الأحوال أصبحت أكثر صعوبة بالنسبة لهذه اللجان خلال السنوات القليلة الماضية. فقد اشتدت المنافسة، وأصبح لدى نسبة كبيرة من السكان في العديد من البلدان أموال أقل يمكن تقديمها. وفي نفس الوقت، وفي ضوء ما ساد المساعدة الإنمائية الرسمية من اتجاه نحو الهبوط، كانت اليونيسيف تتطلع نحو المساهمات الخاصة للمساعدة في سد الفجوة القائمة. وفي مواجهة تلك التحديات، عمل المكتب الإقليمي وشعبة

القطاع الخاص مع اللجان الوطنية لإعداد عملية تخطيط جديدة ترمي إلى مساعدة هذه اللجان في زيادة إمكاناتها إلى أقصى حد. ووضعت مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية مع سبع من اللجان الرائدة، ومن شأن هذه المؤشرات أن تستخدم في قياس مدى فعالية أنشطة كل لجنة في مجال تدبير الأموال والمبادرات، وكذلك في رصد سلامتها المالية الشاملة وقوتها الإدارية ومستوى قيادتها ومدى وضوحها، إلى جانب قدراتها على الابتكار. وسوف تستخدم هذه المؤشرات كوسائل للضغط على نحو مشترك باستعراض متعمق للأداء في الماضي ووضع خطة تمتد ثلاثة سنوات لكل لجنة. ويجري، في نفس الوقت، وضع مؤشرات أداء لقياس مستوى قيام اليونيسيف من جانبه بتوفير المدخلات اللازمة.

هاء - موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات
الرئيسية للبرامج القطرية

٥٩ - قام مدير شعبة البرامج بتقديم لمحة عامة عن ٢٣ من استعراضات منتصف المدة التي يجري عرضها حالياً على المجلس التنفيذي، وسلط الضوء على عملية استعراضات منتصف المدة هذه والأولويات البرنامجية وال Shawaghel والتحديات المستقبلية. وقال إن التقارير تبين أن ثمة تعاوناً وثيقاً فيما بين اليونيسيف والحكومات وسائر الشركاء؛ وأن الاستعدادات لأجزاء الاستعراض، والاجتماعات تجري بقيادة الحكومات؛ وقد عززت تعليقات المجلس التنفيذي على الاستعراضات السابقة والمبادئ التوجيهية التنظيمية هذه العملية. وأشار المدير في بيانه ثلاثة شواغل رئيسية: فيروس نقص المناعة البشرية/AIDS؛ وسوء التغذية؛ والفقر. وقال أيضاً إن من بين التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الثلاثة والعشرين، عملية إدماج الأولويات البرنامجية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ والنهج البرنامجية المستندة إلى الحقوق وإصلاحات الأمم المتحدة في البرامج الحالية والمستقبلية. ولم تكن هناك تعليقات من جانب الوفود على بيان المدير.

٦٠ - وعند تقديم مدير شعبة التقييم والسياسات والتخطيط للتقييمات الرئيسية التي أجريت في عام ١٩٩٨، سلطت الضوء على بعدين رئيسيين: (أ) التشديد الواضح على تعزيز قدرة التقييم لدى اليونيسيف؛ (ب) زيادة الوضوح فيما يتعلق بحقوق الأطفال والنساء والاهتمام بتلك الحقوق. واستعرضت أيضاً مجالات الإنجاز الرئيسية في مجال القدرة على التقييم. ولاحظت كذلك أن التقارير تعكس نهج حقوق الإنسان الذي تتبعه اليونيسيف. وسلط الضوء على موضوعين رئيسيين في التقرير، وهما الأطفال في الحروب، مع الإشارة إلى دور المعلمين والقائمين برعاية الأطفال في توفير الدعم النفسي - الاجتماعي للأطفال الذين تعرضوا للصدمات، ومساهمة العمل التقييمي في الوفاء بحقوق الطفل في التعليم. ولم تقدم الوفود تعليقات على بيان المديرة.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٦١ - قدم المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التقرير (E/ICEF/1999/P/L.1). وسلط الضوء على الاستنتاجات العامة والدروس المستفادة من استعراضات منتصف المدة لعام ١٩٩٨ التي أجريت في

إريتريا وأوغندا وسوازيلند ومدغشقر وموريشيوس، وعرض لمحنة عامة عن الحالة في المنطقة. وأبلغ أيضاً عن التقييمات الرئيسية المضطلع بها في عام ١٩٩٨، وعن اعتزام القيام بمزيد من العمل لاعتماد معايير دولية لتقييم البرامج، وتعزيز القدرات المؤسسية، والتركيز على حقوق الطفل، وتدريب موظفي اليونيسف، وتشجيع الاتصال بواسطة الشبكات فيما بين الفنيين.

٦٢ - وأثنى أحد المتحدثين على نوعية استعراضات وتقييمات منتصف المدة، ولاحظ أنها قد أثارت للوفود سبيلاً للقيام بالمتابعة فيما يتصل بنتائج القرارات التي اتخذها المجلس منذ فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام، بما في ذلك نتائج التقييم المتعدد المانحين. وردت الأمانة بأن حالات النجاح تتضمن مزيداً من الدروس عن حالات الإلخاق، وأن هذا هو سبب تركيز اليونيسف على الدروس المستفادة. وتكلم متحدثون عديدون للتشديد على أن التقييمات تحتاج بدورها إلى التركيز على حالات الإلخاق من أجل تحسين البرامج.

٦٣ - وبشأن استعراض منتصف المدة لإريتريا، لفت أحد المتحدثين الانتباه إلى الفقرة ١٠ من التقرير التي تقول بأن ثلثي الموارد المتاحة تقدم لإنجاز الخدمات، مع الاتجاه نحو تخصيص الرصيد المتبقى من أجل بناء القدرات والتمكين. ويدرك التقرير أن هذه الأمور الثلاثة تدخل كلها في نطاق الاستراتيجيات، ولا يجوز أن يفرد كل منها عن الآخر وأن يقاس بشكل مستقل. وسلمت الأمانة بأن التمييز الوارد في التقرير لم يكن مفيداً، وأشارت إلى أن التمكين ليس استراتيجية من الاستراتيجيات، ولكن الاستراتيجيات قد تكون تمكينية بشكل أو آخر.

٦٤ - وأيدت وفود عديدة التوصية التي تطالب بتعزيز عنصري التعليم وفيروس نقص المثانة البشرية المكتسب/الإيدز في البرنامج المتعلق بسوازيلند. وتساءل أحد المتحدثين عما إذا كانت الحالة السياسية والاقتصادية قد تدهورت إلى حد أصبحت تؤثر فيه على توفير الخدمات.

٦٥ - وصرح وفد آخر بأنه يؤيد النتائج الواردة في استعراض منتصف المدة لمدغشقر، وأعرب عن تقديره للجهود الرامية إلى تحسين التعليم الرسمي من خلال استخدام العقود البرنامجية بين المدرسين والآباء وسلطات التعليم. وتساءل نفس الوفد عما إذا كانت هناك بلدان أخرى في المنطقة تحاول اتباع هذا النهج. واستفسر هذا الوفد أيضاً عن مجموعة عدد المراكز الصحية التي تدعمها اليونيسف، كجزء من مبادرة باماكي، بالقياس إلى العدد الذي يتلقى المساعدة من وكالات أخرى. وحث اليونيسف على الأخذ بمزيد من التوازن عند تقديم مساهماتها في القطاع الصحي، وكذلك على الإقرار بشكل أكثر صراحة بالدعم المقدم من جهات أخرى لإنجاز أهداف مشتركة. وذكر الوفد ما تعرض له مستوى التمويل المتعلق بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ من هبوط، وطالب بالاضطلاع ببرمجة أكثر واقعية. وأكد المدير الإقليمي أن اليونيسف تحاول أن تكون واقعية بقدر الإمكان، ولكنه بين مع هذا أسباب حدوث هبوط في مستوى التمويل، وذكر أنه يوافق على أنه كان ينبغي أن تقدم هذه الأسباب بأسلوب أكثر وضوحاً.

٦٦ - وأعلن متحدث آخر أنه يوافق على النتائج الواردة في استعراض منتصف المدة لموريشيوس، وكذلك على الاستراتيجية المتصلة بالانتقال والمذكورة في البرنامج القطري. وأعرب نفس المتحدث عن قلقه، مع هذا، بشأن ارتفاع التكاليف التشغيلية لبرنامج قطري صغير من هذا القبيل، ولفت الانتباه إلى عدد الموظفين بالنسبة للموارد المتاحة. ورد المدير الإقليمي بأن البرنامج القطري يركز على الدعوة، لا على إنجاز الخدمات، وأنه سينتهي تدريجيا في خاتمة المطاف.

٦٧ - وقال أحد الوفود أنه يرغب في معرفة مدى توضيح الدروس المستفادة من تقييم البرنامج النفسي - الاجتماعي لتوابعي القوة النسبية للنهج ذات الأساس المجتمعي التي تتسم بزيادة الطابع التقليدي. وأعداد الأطفال المتأثرين كبير لدرجة تجعل، فيما يبدو، ذلك النهج المجتمعي الأساس بمثابة الخيار الممكن الوحيد. ورد المدير الإقليمي بأن ثمة أهمية للتسلیم بكبر أعداد الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة للشفاء من الصدمات، وأن الأسلوب العادي الآخر غير مناسبة.

غرب ووسط أفريقيا

٦٨ - قدمت المديرة التنفيذية لغرب ووسط أفريقيا التقرير (E/ICEF/1999/P/L.2). وقالت إن استعراضات منتصف المدة للبلدان الثلاثة المعنية، وهي بوركينا فاسو وتشاد وغانا، قد أوضحت أنه قد يحدث ليس بين الأهداف المحددة لبرنامج التعاون القطري وأهداف التنمية الوطنية للحكومة المضيفة. وقد أعيق التنفيذ من جراء عدم قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها في بعض المجالات الحاسمة، إلى جانب انعدام التنسيق المشترك بين القطاعات والتركيز الجغرافي في الميدان. وعلاوة على هذا، فإن جهود تعبئة الموارد قد قصرت عن بلوغ النتائج التي كانت متوقعة. وقد استخدمت هذه الاستنتاجات في إعادة توجيه البرامج بالبلدان الثلاثة.

٦٩ - وأثبتت وفود عدة على جودة التقرير مشيرة إلى طابعه الجلي والصريح وإلى أنه كان ذا طابع انتقادي أكثر من التقرير المقدم من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الإفريقي. وحذر أحد المتكلمين من أن الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسيف في المنطقة بحاجة إلى تحقيق التوازن بين الأنشطة في حالات الطوارئ والأنشطة الإنمائية في الأجل الطويل. وطلب المتحدث نفسه إلى اليونيسيف أن تركز على مساعدة البلدان على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وحيث البلدان المانحة في الوقت نفسه على إعادة الالتزام بهذه الأهداف. وفيما يتعلق بالتقييمات، ذكر أحد الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تظل منظمة تعليمية من خلال أنشطة التقييم التي تضطلع بها.

٧٠ - لاحظت عدة وفود أن نتائج استعراضات منتصف المدة غالبا ما تؤدي إلى إجراء تعديلات في أهداف البرنامج الأصلية. وتم الإعراب عن القلق من أن عملية البرمجة التي تستخدمنا حاليا قد لا تكون واقعية بما فيه الكفاية بالنظر لضرورة إجراء عدد كبير من التعديلات أثناء استعراضات منتصف المدة.

وسألت نفس الوفود عما إذا كانت مواصلة البرمجة بالاستناد إلى أموال تكميلية غير متوفرة، تتسم بالواقعية. وأعرب أحد المتكلمين عن القلق إزاء تأثير هذه الحالة على مصداقية المنظمة في الأجل الطويل.

٧١ - ذكر أحد المتكلمين أن استعراض منتصف المدة لبوركينا فاسو حدد عائقيين رئيسيين تلزم معالجتها في المستقبل بصورة شاملة وهما: بطء عملية تصفيية السلف النقدية؛ والصعوبة التي تواجهه في تدبير الأموال التكميلية. والتمس الوفد نفسه إيضاحاً بشأن مسألة السلف النقدية غير المصنفة الممنوعة للحكومات الأمر الذي أدى إلى تباطؤ تنفيذ البرنامج أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، وطرح سؤالاً عن واقعية عملية البرمجة الراهنة نظراً لأن استعراض منتصف المدة لبوركينا فاسو يشير أيضاً إلى إجراء تعديل هام للأهداف والاستراتيجيات. وتساءل الوفد في هذا الصدد عما إذا كانت الجماعات والمناطق التي تستهدفها الأنشطة قد تم تحديدها بصورة ملائمة في عملية البرمجة الأصلية.

٧٢ - وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة لتشاد، أبدى المتحدث نفسه إعجابه بالعديد من الإنجازات التي حققها برنامج اليونيسيف بالنظر للطاقة المؤسسية الوطنية المحدودة. واقتصر وفد آخر إقامة علاقات عمل مع المجتمع المدني في البلدان التي تكون فيها القدرات المؤسسية الوطنية محدودة، وذكر أن من المشجع ملاحظة أن عمليات استعراض منتصف المدة قد أدت إلى إجراء تعديلات ضرورية في برامج اليونيسيف بحيث تعكس الحالة المتغيرة في الميدان.

٧٣ - وأشارت المديرة التنفيذية عن شكرها للوفود لتعليقاتها البناءة، مؤكدة على أنه بالرغم من العوائق، فقد تم تحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بكفالة حقوق الطفل والمرأة في جميع البلدان الثلاثة.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٧٤ - أبرز المدير الإقليمي بالنسبة في عرضه للتقرير المتعلق بالأمريكتتين ومنطقة البحر الكاريبي (E/ICEF/1999/P/L.3)، أهمية الدور الذي تؤديه الأنشطة البرنامجية القطرية في التأثير على السياسات في المنطقة والاهتمام الذي أبدته الحكومات بالنسبة لخطيط البرامج واستعراضها، بما في ذلك الدور الرئيسي الذي اضطلعت به في عمليات استعراض منتصف المدة. وتشير استعراضات منتصف المدة الأربع التي أجريت في عام ١٩٨٨ في البرازيل وبيراو والمكسيك وهندوراس إلى تحقيق تقدم مرض لكن مع وجود أوجه قصور بالنسبة لوفيات النفاس والتغذية. كما تم إبراز الجهود المستمرة التي تبذلها المنطقة من أجل تعزيز الرصد والتقييم.

٧٥ - وأشار وفدان إلى العملية الاستشارية ذاتها التي اتسم بها استعراض منتصف بدء المدة لبيراو وهندوراس. فيما يتعلق ببيراو، أثني أحد الوفود المانحة على اليونيسيف لمحتوى استعراض منتصف المدة الذي شمل التقدم المحرز والتحديات المتبقية، بالإضافة إلى العملية والأعمال التي تضطلع بها اليونيسيف

في البلد بوجه عام. كما أشار المتحدث نفسه إلى التعاون الممتاز مع اليونيسيف في بيرو، وحث على تشجيع هذا النوع من الشراكة مع المانحين في بلدان أخرى.

٧٦ - وأشار أحد الوفود إلى التقدم الذي تم الإبلاغ عنه في استعراض منتصف المدة للمكسيك في بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وأثنى على اليونيسيف لإقرارها بضرورة تحديد مقاصد كل هدف من الأهداف بدقة أكبر وكيفية تحقيق ذلك. بيد أن الوفد أعرب أيضاً عن القلق إزاء التحول المقترن في دعم اليونيسيف في هذه المرحلة الحاسمة من تقديم الخدمات الأساسية والتعاون المالي إلى تقديم المساعدة التقنية للبرمجة التي تستند إلى الحقوق. وبعد أن أشار الوفد إلى أن الاستعراض سيسفر عن إجراء تغييرات في ملاك الموظفين، فقد شجع على الإبقاء على الموظفين الفنيين في المكسيك بالإضافة إلى البلدان الأخرى أثناء انتقالها إلى المرحلة الأخيرة من بلوغ أهداف العقد. ورداً على هذه الشواغل، أشار المدير الإقليمي بالنيابة إلى أن بلدان المنطقة متزنة التزاماً جداً بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي، وأن اليونيسيف ستواصل دعم إنجازاتها في إطار نهج يستند إلى الحقوق. وطمأن الوفود إلى أن أي تغيير في ملاك الموظفين سيجري بشكل حصيف للغاية وأنه لن يتسبب في أي تأثير ضار بالالتزام بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي. وأبرز أحد الوفود أهمية العمل الذي تضطلع به اليونيسيف في دعم الجهود الوطنية بلوغ الأهداف، كأحد مؤشرات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وأشار إلى بعض الأنشطة الهامة التي تم الاضطلاع بها أثناء عام ١٩٩٨ لمواجهة تحديات محددة.

٧٧ - واستوضح أحد الوفود عن احتمالات توسيع التكيف الخاص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المنطقة. وأوضحت المدير الإقليمي بالنيابة أن نتائج التقييم كانت مشجعة للغاية وأنها أوضحت أن المشاريع قد ساهمت في إجراء تغييرات في السياسات الاجتماعية العامة. وأضاف أنه تم في الوقت الراهن إدماج المبادرات في البرامج العادلة في بلدان أخرى في المنطقة.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

٧٨ - وأشار المدير الإقليمي، لدى قيامه بعرض التقرير الخاص بشرق آسيا والمحيط الهادئ (E/ICEF/1999/P/L.4)، إلى أن استعراضات منتصف المدة قد شملت أكبر البرامج الخمسة في المنطقة، وهي إندونيسيا والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار. وفي حين أن التقييم العام لجدوى استعراضات منتصف المدة كان إيجابياً دون أي شك، فقد ذكر المدير الإقليمي أن التجربة طرحت بعض الموارد بالنسبة للمستقبل، مثل ارتفاع الكلفة أحياناً من حيث الوقت والموارد. وبالرغم من أن مفهوم استعراض منتصف المدة كان يتمثل أساساً في تقييم التجربة في النصف الأول من دورة البرنامج، وإجراء تعديلات مناسبة حسب الاقتضاء، فقد ذكر أن هناك تغييرات متزايدة تتم في البيئة القطرية بسرعة كبيرة أصبحت معها استعراضات منتصف المدة نقطة انطلاق البرامج القطرية الجديدة، حتى في الوقت الذي يجري فيه تعديل البرامج القائمة.

٧٩ - وأشارت متحدثة أخرى إلى ملاحظات أفادت بأن استعراضات منتصف المدة يمكن أن تصبح عملية موسعة أكثر من اللازم وتستغرق وقتاً و تتطلب موارد بشرية أكثر مما يلزم، وتساءلت عن كيفية تحسين ذلك. كما تسأله عن كيفية استخدام عملية استعراض منتصف المدة كنقطة انطلاق لبرنامج جديد في الوقت الذي تتطور فيه الحالة بهذه السرعة، فضلاً عن الدروس التي يمكن الاستفادة منها في هذا الصدد.

٨٠ - وقالت عضو في أحد الوفود إن الأزمة الاقتصادية هددت الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بلدها، وأعربت عن تقديرها لاستجابة اليونيسيف السريعة، التي تعززت أكثر في عملية استعراض منتصف المدة. ووافقت على أن هناك حاجة إلى جهود متعددة لمساعدة التلاميذ الذين توافدوا عن الدراسة، نظراً لأن التعليم عنصر حيوي في تنمية الأطفال. وقالت إن من الأهمية كذلك مساعدة ١٢ ٠٠٠ طفل من أطفال الشوارع، وأحاطت المجلس علماً بالجهود التي بذلتها حكومتها في هذا المجال.

٨١ - وأعرب وفد عن تقديره للدعم المقدم من اليونيسيف من أجل تحقيق أهداف عام ٢٠٠٠ في الصين. وقال أحد المتكلمين إنه في حين أن عملية استعراض منتصف المدة أعادت تأكيد الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، فقد ساعدت العملية أيضاً على تحديد التحديات والاستراتيجيات الضرورية للتصدي لها. وشعر وفد آخر أن البرنامج التعليمي يمكن أن يكون بمثابة نموذج تحتذي به البلدان الأخرى في المنطقة. ورأى أن الطابع العمودي للهيكل الحكومي يضع قيوداً على تنفيذ البرامج وأراد أن يعرف كيف يمكن حل هذه المشكلة. وأفاد المدير الإقليمي أنه تم إحراز تقدم لا يأس به وأنه على ثقة من أن الصعوبات الناجمة عن الطابع العمودي سيتم التغلب عليها. وأفاد أيضاً أن البرامج الرامية إلى مكافحة الاتجار بالفتيات أحزرت تقدماً وأعرب عن رضاه للتعاون مع وزارة الأمن العام، إذ كانت تلك تجربة نادرة بالنسبة لليونيسيف وهي أن تعمل مع مؤسسة حكومية من هذا النوع.

٨٢ - وأثنى وفد آخر على نتائج استعراض منتصف المدة لإندونيسيا وأعرب عن رضاه للتعاون الذي تم بين الفريق القطري لليونيسيف وسفارته في جاكارتا. وطلبت المتحدثة باسم الوفد زيادة التنسيق بين المانحين عند الاستجابة في فترات ما بعد الأزمات. وأعرب متحدث آخر عن تأييده لتعاون اليونيسيف مع البنك الدولي في ميدان التعليم الأساسي لتمكين التلاميذ من العودة إلى الصفوف بعد التوقف عن الدراسة. وشرح المدير الإقليمي الاستراتيجيات المقترنة، مثل التركيز على أقل عدد من المسائل، وتقديم خدمات مباشرة، وزيادة التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبناء رأس المال الاجتماعي، والتعاون على مستويات فرعية وطنية. وأعاد تأكيد جهود اليونيسيف، بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات المانحة، وأشار إلى التعاون مع البنك الدولي، حيث يركز البنك الدولي على العودة إلى الصفوف الدراسية في حين تركز اليونيسيف على الدعوة والتعبئة الاجتماعية.

٨٣ - وأشار متحدث إلى نجاح التعاون على الحدود بين ميانمار والصين بشأن الاحتضانات باليوم الوطني للتحصين، ويهدف هذا التعاون إلى تحقيق فعالية التكاليف، وتساءل المتحدث عما إذا كان يمكن توسيع

نطاق هذا التعاون. وقد المدير الإقليمي معلومات إضافية عن برنامج ميكونغ في مجال فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز الذي اشتركت فيه ستة بلدان، بما في ذلك ميانمار.

٨٤ - وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة لفييت نام، أيد أحد المتحدثين الاستراتيجية المتبعة في قطاع المياه والمرافق الصحية لتجثّب توسيع نطاق الأنشطة أكثر من اللازم مما يؤثر على فعاليتها. وتحدث أيضاً عن التعاون المفید بين اليونيسيف وسفارته في نفس هذا المجال فضلاً عن مجال حماية الأطفال. وتساءل وفد من الوفود إذا كان اتباع نهج يستند إلى الطلب يتناقض مع سياسة اليونيسيف القائمة على التركيز على الفقراء. ورد المدير الإقليمي أن التجربة أثبتت أنه عندما يشارك الشعب في الأنشطة ينتابه إحساس بالملكية ورغبة في مواصلة النشاط. ولا يتعارض ذلك مع سياسة اليونيسيف الرامية إلى دعم الفقراء.

جنوب آسيا

٨٥ - ووصف المدير الإقليمي لجنوب آسيا النتائج الرئيسية لاستعراضات منتصف المدة في أفغانستان وبنغلاديش فضلاً عن التقييمات الإقليمية، على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/P/L.5. وأفاد أيضاً أن اليونيسيف شريك نشط في إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أفغانستان.

٨٦ - وأعربت الوفود عن شكرها للمدير الإقليمي على الموجز الممتاز الذي قدمه بشأن نتائج استعراضات منتصف المدة والتقييمات. وتحدثت متكلمة عن جهود بلدها في تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان من خلال كل من القناتين الثنائية والمتحدة الأطراف. وأكدت أن برنامج اليونيسيف المسبق ينبغي أن يدعم الفتيات اللاتي حُرمن من الفرص التعليمية.

٨٧ - وفيما يتعلق ببنغلاديش، أراد وفد من الوفود معرفة المزيد عن التقدم المحرز في مجالات لم يتم الإبلاغ عنها، مثل البرنامج الذي يستهدف الاتصال بالفئات التي يصعب الوصول إليها. وأعرب أيضاً عن قلقه بسبب عدم كفاية تدفق الموارد، وذكر بصفة خاصة أن برامج محو الأمية تتطلب مزيداً من التشجيع والدعم. وأعاد تأكيد الحاجة إلى تعاون الجميع لإيجاد حلول لمشكلة التلوث بالزرنيخ في بلده. وفيما يتعلق بتدفق المعونة، ذكر المدير الإقليمي أن بنغلاديش أقل اعتماداً من غيرها على المعونة، وحققت نجاحات كبيرة. وفيما يتعلق بموضوع التلوث بالزرنيخ قال إن اليونيسيف تدعم في الوقت الراهن مجموعة شاملة من التدابير للتصدي لهذه المشكلة وغيرها من المشاكل الصحية المتصلة بها، بالتعاون مع النظارء الوطنيين والشركاء الدوليين، بما في ذلك البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والشبكات الآسيوية والعالمية ذات الصلة بالزرنيخ.

٨٨ - وأشارت متحدثة على التعاون المثير بين اليونيسيف ووكالتها في مجال القضاء على شلل الأطفال والمعالجة العالمية للملح باليود. ورحبت أيضاً بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين ثلاثة أطراف لوضع حد لعمل

الأطفال في صناعة الملابس. وأشارت إلى التعاون بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مجالات الصحة والتغذية فضلاً عن دعم الوكالة لأعمال الإغاثة من الفيضانات في عام ١٩٩٨. وبينما أعرب أحد الوفود عن تأييده لاستعراض منتصف المدة أشار إلى أنه سيتم عن قريب إنجاز تقييم المياه والمرافق الصحية برعاية وكالة التنمية الدولية الدانمركية.

الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا

٨٩ - عرض المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التقرير (E/ICEF/1999/P/L.6) وقال إن استعراضات منتصف المدة وصلت إلى مفترق طرق هام جداً في البرمجة في كل من مصر والجمهورية العربية السورية، ووصف هذه النتائج. وأبلغ الأعضاء أنه تم في عام ١٩٩٨ إجراء ما مجموعه ٤٣ دراسة و ٢٥ تقييماً في المنطقة.

٩٠ - وأثنى عدة متكلمين على جودة التقرير. وقالت متكلمة إن التقرير موضوعي وشامل وتحليلي جداً، ويعكس التحول إلى نهج يركز على حقوق الأطفال. وأثنت على اليونيسيف لالتزامها بالاهتمام بمسائل المرأة، والقضاء على التفاوت بين الجنسين فضلاً عن قدرتها على تدبير الأموال للتعويض عن انخفاض الموارد العامة. ورحبت نفس المتكلمة بمبادرة اليونيسيف في مجال فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز في مصر وحثت المنظمة على أن تكون في طليعة من يستخدم في المنطقة طرقة مبتكرة لكسر حاجز الصمت بشأن هذا الموضوع. وأثنت كذلك على اليونيسيف وعلى رسول الخير الإقليمي لأنشطة الناجحة التي اضططلع بها في مجال التوعية. وأعاد وفد آخر تأكيد التزام حكومته باتفاقية حقوق الطفل، والمساواة الكاملة بين جميع الأطفال. وأكد للمجلس وهو يتحدث عن المساهمات المالية التي قدمتها حكومته إلى برامج اليونيسيف أن حكومته ستضاعف جهودها، لا سيما في مجالى الصحة والتعليم.

٩١ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن التقرير لم يعط صورة للحالة السيئة التي يواجهها أطفال العراق، وطلب من اليونيسيف إجراء دراسة عن الوضع الحقيقي للأطفال وتقديم هذه النتائج إلى أعضاء المجلس. وأوضح المدير الإقليمي في رده أنه لم يتم إجراء أي استعراض لمنتصف المدة أو تقييمات رئيسية في العراق في عام ١٩٩٨ وأن البرنامج القطري للعراق قد نوقش في دورته المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الأمم المستقلة، ودول البلطيق

٩٢ - قال المدير الإقليمي لأوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الأمم المستقلة، ودول البلطيق أثناء عرضه للتقرير (E/ICEF/1999/P/L.7) إن استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية لألبانيا وتركيا وجورجيا أدت إلى تحديد مجالات جديدة تتطلب الاهتمام، مثل الأطفال الذين يعيشون في الشوارع، والعنف المنزلي، وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/إيدز. وتعكس الاستعراضات التركيز على حقوق الأطفال، وفي نهاية المطاف، على توجهات جديدة للبرامج. وأكدت من جديد ضرورة التركيز بصورة أكبر على دور مقدمي الرعاية الصحية الأولية، والأسر، والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بنمو الأطفال وحمايتهم، نظراً لأن الحلول

المؤسسية لم تعد صالحة في كثير من الأماكن. وأشارت الاستعراضات أيضاً إلى ضرورة زيادة الأنشطة المشتركة بين القطاعات، والتقارب في مجال الخدمات. وانعكست في الاستعراضات الثلاثة بوضوح أهمية استراتيجية بناء القدرات، واستخدام نماذج الامتياز لصياغة نهج ناجحة في تنفيذ البرامج. وقال إن اليونيسيف ستواصل بذل الجهود الرامية إلى زيادة بناء قدرات كل من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، من خلال إنشاء آليات سليمة لإقامة الشبكات، وإجراء الأبحاث التطبيقية. ولم تكن هناك أية تعليقات من الوفود على العرض الذي قدمه المدير الإقليمي.

٩٣ - التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة
الستين ١٩٩٨-١٩٩٩

- أدلى المراقب المالي لليونيسيف ببيان استهلاكي موجز حول "التقرير المقدم عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة الستين ١٩٩٨-١٩٩٩" (E/ICEF/1999/AB/L.1) التي تم إعدادها تنفيذاً لمقرر المجلس التنفيذي ٢١٩٩٨ (E/ICEF/1999/6/Rev.1). وفي هذا المقرر، طلب المجلس التنفيذي إلى المديرة التنفيذية أن تكفل إدراج النسبة الحالية لتكاليف التنظيم والإدارة وتكاليف دعم البرامج مقابل موارد البرنامج. وطلب المجلس أيضاً تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم على أن يؤخذ في الاعتبار استعراض الخطة المتوسطة الأجل، ومستويات الموارد العامة، والتكاليف والإيرادات، وأثر تقلبات أسعار الصرف، ونتائجها بالنسبة للموارد البشرية.

- وأوضح المراقب المالي أن التقرير قد تم إعداده على أساس البيانات المتاحة التي تغطي الشهور الثمانية الأولى من فترة الستين. ومع ذلك، كما يتضح من التقرير، وكما هو مؤكّد في التقديرات الأولية لفترة الاثني عشر شهراً الأولى من فترة الستين، تواصل اليونيسيف سيرها في المسار الصحيح فيما يتعلق بإسقاطات الإيرادات. ويحتمل أن تتجاوز الإيرادات الكلية إسقاطات الخطة المتوسطة الأجل لعام ١٩٩٨. وفيما يتعلق بالنفقات، فقد حفّقت اليونيسيف وفورات في البداية في ميزانية الدعم، ولكن من السابق لأوانه تعميم هذه الوفورات بالنسبة لفترة الستين بأكملها. ولذا، كما هو مذكور في التقرير، لا تتوقع اليونيسيف أي زيادة في نسبة تكاليف الدعم مقابل موارد البرنامج، كما أنها لا ترى ضرورة لتقديم توصية بإجراء أي تغيير في ميزانية فترة الستين، بالصيغة التي أقرّها المجلس.

- وأعرب وفد من الوفود عن تقديره لجهود الأمانة في إعداد ميزانية الدعم، ورحب بمبدأ ضرورة استيعاب الزيادات في التكاليف في الميزانية التي وافق عليها. وأيدَّ المتحدث نفسه النتائج الواردة في الفرع السادس من التقرير. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر (٣/١٩٩٩).

زاي - المسائل المالية

٩٦ - استعرض المجلس التنفيذي في إطار هذا البند من جدول الأعمال الذي عرضه نائب المدير التنفيذي، التقارير التالية:

(أ) "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة الستين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات" (A/53/5/Add.2):

(ب) "التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (E/ICEF/1998/AB/L.9).

٩٧ - وكان هذا البند من جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٨ قد أرجئ النظر فيه لإتاحة الفرصة أمام المجلس التنفيذي لتسلم تقرير مجلس مراجعي الحسابات. كما أن المجلس سوف يفید من التقرير الذي سوف يرد إليه من اللجنة الاستشارية المتعلق بالتقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، ومن تقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/53/513) التي لفتت نائبة المديرة التنفيذية انتباها المجلس إليها، وكذلك من مداولات اللجنة الخامسة وقراراتها بشأن هذا الموضوع. وقد أثار اثنان من الوفود المسائل المفصلة أدناه.

٩٨ - وقال الوفدان إن توقيت ورود تقارير مجلس مراجعي الحسابات وتقرير اللجنة الاستشارية إلى المجلس التنفيذي للمناقشة حالة لا ينبغي أن تتكرر، إذا أمكن ذلك. وبالتالي اقترحا أن تعمل الأمانة مع اللجنة الاستشارية من أجل حل مسألة التوقيت. وأحاجيت نائبة المديرة التنفيذية بأن موعد إصدار مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية تقاريرهما مسألة لا تتحكم فيها الأمانة. غير أن اليونيسيف سوف تبذل أقصى جهودها لكفالة تقديم الحسابات في موعدها، وقد تحقق ذلك، على الرغم من ثقل أعباء عمل مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية كليهما، وجاء موعد انعقاد دورة المجلس ليُعَقِّد الحالة إلى حد ما.

٩٩ - واقترح أحد الوفود تغيير عملية الموافقة بحيث يقر المجلس التنفيذي تقرير مجلس مراجعي الحسابات مع تزويد الجمعية العامة بنسخة للعلم. إذ أن المجلس التنفيذي لليونيسيف هو المسؤول عن إقرار سياسة الميزانية والتوجه الاستراتيجي لليونيسيف، مما يجعله في وضع أفضل لإقرار تقرير مجلس مراجعي الحسابات. ومع أن العملية معكوسة بالنسبة للصناديق والبرامج الأخرى كافة، فقد ذكر الوفد أنه سوف يستكشف إمكانية تغييرها. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إنها تفهم أن هذه المسألة قد تعرض على الجمعية العامة في دورتها القادمة، وعليه قد يود الوفد معالجة هذه المسألة حينئذ.

١٠٠ - واقترح أحد الوفود تعزيز معايير المراقبة الداخلية لليونيسيف، وحيث على تكييفها وفق نموذج معايير المراقبة الداخلية للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ومن رأي الوفد أن اعتماد

هذه المعايير سيشكل خطوة تقدمية بالنسبة لليونيسيف ويساعد في بذل الجهد التي تدفع مزيداً من المنظمات إلى قبول هذه المبادئ التوجيهية أو على الأقل قبول هذه المبادئ في مراجعة الحسابات.

١٠١ - واقتراح الوفد كذلك أن تعمل اليونيسيف تفكيرها في البدء بتنفيذ مراجعة للحسابات تستند إلى النتائج، أي تركز على النتائج التي يتم الحصول عليها إضافة إلى إبداء الملاحظات بشأن التقييد بالإجراءات القائمة. ويمكن إبداء الملاحظات على العمليات والإجراءات التي يستحسن التدقيق فيها من جديد، إن لم تكن مفيدة في تحقيق النتائج، بل يجوز أن تكون عائقاً في هذا المجال، أو يمكن تنفيذها بطريقة ما لتيسير تحسين تحقيق النتائج المرجوة. وأشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى هاتين النقطتين المتصلتين بمراجعة الحسابات فقالت إنها سوف تطلع مدير مكتب المراجعة الداخلية لليونيسيف عليها، وهو ينظر أيضاً في هذه المسائل. وفي مجال مراجعة الحسابات استناداً إلى النتائج، أشارت نائبة المديرة التنفيذية إلى تجربة ذكرها المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نتائج مراجعة حسابات البرامج التي أجريت في المنطقة وأدت، علاوة على استعراضات متتصف المدة، إلى تغيير بعض البرامج المستقبل.

١٠٢ - وأشارت مسألة حساب النفقات، وخاصة ما يتصل منها بالمساعدة النقدية التي تقدم إلى الحكومات، والتي توضع مباشرة في إطار النفقات، مما يؤدي وبالتالي إلى تشویش الوضوح في الحسابات. وتساءل المتحدث عن تفكير اليونيسيف بشأن هذا الموضوع وقال إنه وبين أيضاً وجود مشكلة أخرى في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مسألة تبرير دفع سلفات مالية إلى الحكومات. وأضاف أن هذا الأمر من الشواغل المستمرة لدى مراجعى الحسابات. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أكدت نائبة المديرة التنفيذية أن ثمة استعراضاً يُسلط عليه الضوء على اتساق أحكام القواعد المالية والنظام المالي لليونيسيف مع معالجة المنظمة لحساب المساعدة النقدية التي تقدم إلى الحكومات. وسوف يتم إطلاع اللجنة الاستشارية على نتائج الاستعراض وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته التي ستعقد في أيلول/سبتمبر. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية كذلك أن عمليات كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف لا يمكن حقاً مقارنتها لأنها تنفذ بصورة مختلفة. فالبرنامج الإنمائي وكالة تنفيذية، في حين أن اليونيسيف تتعاون مع شركاء على أساس مخططات للعمل تتفق عليها اليونيسيف والحكومة. والمساعدة النقدية التي تحول إلى شركاء اليونيسيف من أجل دعم برامج الدعم تنقل الملكية إليهم لدى الدفع. لذلك السبب، فهي ليست سلفة وليس تنفيذاً وطنياً بالشكل الذي يعمل به البرنامج الإنمائي. غير أن الأمانة تضمن اتساق سياساتها وإجراءاتها مع ممارساتها.

١٠٣ - وفيما يتعلق بموضوع حساب التبرعات العينية، أعرب أحد الوفود عن شعوره بأن المعالجة الحالية تؤدي إلى التقليل من مستوى الدخل. وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أن التبرعات العينية يتم استعراضها داخلياً فيما يتعلق بمعالجة الحسابات. غير أنه من الصعب تحديد قيمة بعض السلع التي تذهب إلى اليونيسيف.

٤ ١٠ - وطلب أحد المتتحدثين توضيحاً عما ذكره تقرير مراجعى الحسابات من عجز ناتج من العجز الكبير في الدخل المتوقع للإغاثة في حالات الطوارئ والبرامج التي تستند إلى الدخل الإضافي. وذكر الوفد أنه يفهم أنه حينما يمول برنامج ما من دخل إضافي، لا يمكنه أن يبدأ إلى أن يحصل الدخل برمته. وفي تلك الحالة، لا يمكن أن يكون هناك عجز في العمليات الممولة بهذه الطريقة إلا إذا قدرت التكاليف أصلاً بأدنى من قيمتها الحقيقية. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أنه يبدو أن هناك عجزاً حينما ترد التبرعات في نهاية السنة ويتم تحويل معظم النفقات على السنوات التي تليها. فاليونيسيف تسجل الدخل في السنة التي يرد فيها، وتنفقه تدريجياً في السنوات التي تليها. وبالتالي، يتضح وجود عجز في الدخل في السنوات التي يتم فيها تكبد النفقات. وقد تصبح هذه الحالة إذا ورد الدخل إلى اليونيسيف في فترة سنتين، وتم تكبد النفقات في فترة السنتين التي تليها. وفي هذه الحالة يرد الدخل إلى اليونيسيف في فترة سنتين ما، وتصرف النفقات في فترة سنتين أخرى. وأشار مراجعو الحسابات إلى نقطة أخرى وهي أن اليونيسيف لم تتلق التمويل الذي قدرته للموارد العامة، والتمويل التكميلي والتمويل لحالات الطوارئ. فقد انخفض الدخل في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى حد كبير لأن النداءات التي أطلقت من أجل التبرع لحالات الطوارئ كانت أقل منها في فترات السنتين السابقة.

٥ ١٠ - كما طرحت استفسارات بشأن إجراءات العروض للتعاقد مع مستشارين عن طبيعة النظام الحالي المتبع في إجراءات العروض للتعاقد مع مستشارين، وعما إذا كان هناك حد يلزم على العطاء تجاوزه؛ وعن الإجراء الذي يتخذ إذا لم يحترم الشخص المسؤول عن العقد قواعد المنظمة؛ وعما إذا كان ينبغي فرض عقوبات إذا لم يتم التقييد بقواعد المنظمة. وأكدت نائبة المديرة التنفيذية أنه تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز المبادئ التوجيهية. وبينما لا توجد شروط للمناقصات العادية فإنه ينبغي توثيق عملية الانتقاء التي تطبق في حالة وجود عدد من المرشحين. وبالنسبة للمؤسسات، تتبع اليونيسيف العملية العادية في المناقصات. وقالت إن اليونيسيف تشدد مراقبتها الداخلية على توظيف فرادى المستشارين. ويلتزم كل مكتب من مكاتب اليونيسيف بتقديم تقارير فصلية. ويؤدي عدم اتباع هذه المبادئ التوجيهية إلى سحب صلاحية إبرام العقود. وسيشكل التقيد بالمبادئ التوجيهية الجديدة جزءاً من تقرير تقييم الأداء لكل موظف يتمتع بصلاحية إبرام العقود. (للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر رقم ٤/١٩٩٩).

٦ ١٠ - وفيما يتعلق بمسألة صندوق رأس المال الاحتياطي الذي شدد عليه مراجعو الحسابات الخارجية، على النحو المشار إليه في الفقرات ١٥-١٧ من الوثيقة E/ICEF/1998/AB/L.٩، أقر المجلس بأنه بموافقته على إنشاء صندوق احتياطي خاص بمباني المكاتب الميدانية ومساكن الموظفين (١٣/1990/E/ICEF)، المقرر ٢٦/١٩٩٠، لم يطلب إشراكه في الموافقة على مشاريع معينة. وكما هو عليه الحال منذ عام ١٩٩٠، ستواصل المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس بشأن حالة الصندوق في البيان الثامن من التقرير الذي يقدم كل سنتين.

حاء - جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٨

١٠٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية رفعتها المديرة التنفيذية (E/ICEF/1999/6) وعرضها مدير شعبة البرامج. وقال إن المكتب أيد توصية المديرة التنفيذية بأن تمنح جائزة موريس بات لعام ١٩٩٩ إلى المنظمة غير الحكومية التنزانية كوليانا، تقديرا لمساهمتها الكبيرة والخلاقة في تحسين حالة الأطفال في ذلك البلد وإلهام غيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة بإدماج منظور حقوق الطفل في أعمالها. وأقر المجلس التنفيذي التوصية بدون أي تعليق. (الاطلاع على نص المقرر الذي اعتمد المجلس التنفيذي، انظر المرفق، المقرر ١٩٩٩/٥).

طاء - مسائل أخرى

١٠٨ - لم تطرح مسائل أخرى للمناقشة.

ياء - ملاحظات ختامية مقدمة من المديرة التنفيذية والرئيس

١٠٩ - أعربت المديرة التنفيذية عن تقديرها للمجلس التنفيذي لمشاركة وفود عديدة على نطاق واسع. وقالت إن الأمانة تقدر اتساع نطاق التعليقات التي أدلي بها، لا سيما بشأن المذكرات القطرية، واستعراضات منتصف المدة والتقييمات، والتي ستكون ذات فائدة خاصة للمكاتب الميدانية. وقد أظهرت الساعات الطويلة المكرسة لاستراتيجية تعبئة الموارد اهتمام الأعضاء المخلص باليونيسيف وانشغالهم بأمرها ودعمهم لها. وسيشكل هذا القرار تحديا لليونيسيف لكي تبذل قصارى جهدها. وتعهدت بأن تعمل الأمانة بجدية لوفاء بما هو متوقع منها، بل وتجاوز تلك التوقعات، وإن كانت لم تقلل من مقدار التحديات المنتظرة. وقالت إن العالم أصبح مكانا يتسم بالتعقيد والعنف بصورة متزايدة، حيث يرث الناس في التحدث عن الأطفال، ولكن لا يفعلون سوى القليل جدا. وفرضت استراتيجية تعبئة الموارد أيضا تحديات خاصة للمانحين وأعربت عن أملها في أن ينموا بدورهم بتوقعات اليونيسيف.

١١٠ - ووجه الرئيس الشكر إلى الأمانة والوفود على عملهم المضني طوال الدورة. وأعرب أيضا عن تقديره لأعضاء المكتب لتقديمهم الدعم وتعهد بمواصلة العمل معهم ومع المجلس طوال العام.

ثالثا - الاجتماع المشترك للمجلسين التنفيذيين لليونيسيف
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس التنفيذي
لصندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - المجالات الرئيسية موضع الإجراءات المتضافة
في عام ١٩٩٩

تدفقات الموارد، ومتابعة المؤتمرات الدولية، ونظام المنسق المقيم

١١١ - أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أمله في أن تؤدي الاجتماعات المشتركة في المستقبل على نحو أكبر دور مجلس استعراض مشترك للأنشطة التي تضطلع بها أفرقة قطرية معينة، حيث أن من المهم، أن ينصب التركيز على المسائل القطرية. وتحقق الأمم المتحدة نجاحاً مستمراً في ميدان الأنشطة التنفيذية، بما فيها تدخلاتها المتصلة في الشؤون الإنسانية والإنمائية على السواء. وأشار بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ المتعلق باستعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، قائلاً إنه يعكس حساً عميقاً بحقيقة العمل الذي يجري على المستوى القطري. ذلك أن القرار يؤيد بصورة خاصة عمل أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. وأعرب عن ارتياحه للتوجيه الذي يقدمه القرار بشأن جوانب كثيرة هامة من الأنشطة التنفيذية.

١١٢ - وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم، لاحظ أن ثمة تقدماً كبيراً قد أحرز في العام الماضي. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه ممول نظام المنسق المقيم ومديره، على تعزيز النظام، ويقدر الدعم الذي يقدمه شركاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وللمرة الأولى، اضطلع بنجاح بعملية تقييم كفاءة ٤٠ مرشحاً لمنصب المنسق المقيم. وفي أعقاب تقييم الكفاءة، وضع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات في اجتماعه الأول قائمة بأفضل المرشحين لكل منصب شاغر من مناصب المنسقين المقيمين. ومن مجموع ١٣٠ منسقاً مقيماً، يوجد الآن ٢١ منسقاً مقيماً من خارج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالمقارنة بمنسق مقيم واحد فقط من خارج البرنامج في عام ١٩٩٣، مما يعكس تقدماً حقيقياً صوب توسيع قاعدة المنسقين المقيمين. وفي الوقت الراهن، تبلغ نسبة النساء من المنسقين المقيمين ٢١ في المائة، بالمقارنة بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٣.

١١٣ - وقال إن وجود نظام معزز للمنسق المقيم لا يقدر بشمن في الجهد المشتركة التي تبذل من أجل تعزيز الإجراءات المتسقة والمتماسكة التي تتخذها الأمم المتحدة على الصعيد القطري حسبما عهد به إليها الأمين العام. وأصدرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية مذكرة ارشادية ثانية لبيان المنسق المقيم تتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية. ويشكل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أداة مثل لكافالة متابعة المؤتمرات على الصعيد القطري.

١٤ - وأضاف مدير البرنامج أن قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ خصص عشر فقرات للتمويل، وهي مسألة ذات أولوية عليا. ولا بد من وقف التناقض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. فمنذ عام ١٩٩٢ انخفضت التبرعات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمساعدة الإنمائية الرسمية كليهما بنسبة ٢٠ في المائة. ولاحظ أن أطر التمويل المتعدد السنوات قيد المناقشة في المجلسين التنفيذيين.

الرصد والتقييم، واستخدام المؤشرات المشتركة

١٥ - ركزت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بصفة رئيسية على المسائل المتعلقة بالرصد والتقييم، بما في ذلك المؤشرات. وقالت إن الرصد والتقييم يعتبر جزءاً هاماً من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ بشأن استعراض السياسات العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات. ووافقت الصناديق والبرامج على أهمية استعراض وتقييم ما يتم انجازه في مجال الأنشطة التنفيذية بالإضافة إلى توثيق النتائج. كما سلمت جميع الصناديق والبرامج بضوره تحليل وجوه النجاح والضعف وجمع الدروس المستخلصة والاستفادة منها عند وضع البرامج في المستقبل.

١٦ - قالت إنه من المفيد الإشارة إلى عدة نقاط. فلم تبدأ الصناديق والبرامج من لا شيء؛ فلديها خبرة وتجارب اكتسبتها منذ مدة طويلة في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تنسيق في عملية الرصد والتقييم، ولا سيما على الصعيد الميداني، ولكنها تفتقر إلى التوثيق الجيد. ويوفر الفريق العامل المشترك بين الوكالات على نطاق المنظومة والمعنى بالتقييم محفلاً مفيدة لتبادل المعلومات التقنية حول المسائل الفنية والمنهجية، وقد واءمت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية عمليات الرصد والتقييم في منظومة الأمم المتحدة. وساعد إنشاء التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على التمهيد لإدخال تحسيفات ملحوظة على التنسيق والتعاون في هذا المجال. كما قام أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة باستعراض نماذج الإبلاغ لمعرفة كيف يمكن تبسيطها؛ ومناقشة الطرق التي يمكن بها مواءمة تدريب النظاريين في مجال بناء القدرات ووضع الميزانيات القائمة على النتائج؛ واستعراض المسائل المتصلة بالتنفيذ الوطني والنهج المتبع على نطاق القطاعات.

١٧ - قالت إن التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتikan فرصة هامة لتعزيز عنصري الرصد والتقييم في البرامج. وقد وضع التقييم القطري المشترك أساساً لقياس التقدم، وقاعدة للبيانات، وقائمة من المؤشرات المشتركة المتفق عليها. واشترط أيضاً ضرورة اتخاذ خطوات لتعزيز قدرة البلدان على جمع وتحليل واستخدام البيانات. وإذا أنجز التقييم القطري المشترك جزءاً على الأقل من هذا البرنامج الطموح فإنه سيقدم للمرة الأولى أساساً متيناً للاضطلاع بعملية الرصد والتقييم التي خططتها ووافقت عليها جميع البلدان المعنية. ومن بين الاهتمامات البالغة الأهمية تعزيز قدرة البلدان في هذا المجال على المدى الطويل. وتتضمن المبادئ التوجيهية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عنصراً هاماً يتعلق بالرصد والتقييم ويدعو إلى وضع خطة للرصد والتقييم ويطلع إلى القيام بأنشطة مشتركة أكثر على فترات منتظمة.

١١٨ - قالت المديرة التنفيذية إنه من الأهمية البالغة أن توافق منظومة الأمم المتحدة على مجموعة مشتركة من المؤشرات بالنسبة لبلد معين. وهذا ممكن بفضل العمل الذي تم إنجازه في عدد من المحافل، بما في ذلك، فرق العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى إنشاء التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد وضعت في الاعتبار الأطر الجديدة لمؤشرات التقييم القطري المشترك المؤشرات الرئيسية للنتائج الواردة في القوائم السابقة، ولا سيما مؤشرات القطاع الاجتماعي الـ ١٥ المتعلقة بمجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا ومؤشرات التنمية الرئيسية الـ ١١ المتعلقة بفرق العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. واهتمت الأمم المتحدة، عند وضعها إطار المؤشرات المتعلق بالتقييم القطري المشترك بضرورة عدم زيادة أعباء الإبلاغ الذي تقوم به البلدان، والتأكد من ملكية الأقطار للمؤشرات، وتعزيز القدرة الإحصائية المحلية.

١١٩ - واختتمت كلامها بالإشارة إلى عدد من المسائل الأخرى المتعلقة بمواءمة السياسات والإجراءات التي سيتصدى لها أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في الشهور المقبلة. فمثلاً ستراقب هذه البلدان بصورة وثيقة التقدم المحرز في مواءمة الدورات البرنامجية، التي قدمت بشأنها الإرشاد والتعليمات إلى المكاتب القطرية. وسينظر أعضاء المجموعة نظرة جديدة في الإجراءات البرنامجية لكل منظمة في سياق تنفيذ التقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة بهدف زيادة تنسيقها وتبسيطها.

مواءمة دورات البرنامج؛ وأماكن العمل والخدمات المشتركة؛ وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ والتقييم القطري المشترك

١٢٠ - قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن مواءمة دورات البرنامج عنصر رئيسي في استعمال إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة وفعاليته، وقد طلب رؤساء الصناديق والبرامج إلى جميع المكاتب مواءمة دورات برامجها قبل حلول عام ٢٠٠٣. وحتى هذا التاريخ، تمت المواءمة في ٣٩ بلداً، وستعقد اتفاقيات قريباً مع ٤٩ بلداً على القيام بذلك. وتنتظر الصناديق والبرامج الآن أيضاً إلى البلدان التي لديها دورات متخلفة عن ركب المواءمة سنة واحدة فقط. وفي كولومبيا وباراغواي مثلاً حيث من المقرر أن تنتهي برامج اليونيسيف في عام ١٩٩٩، ستعد اليونيسيف برامج مدتها سنتان من أجل مواءمة الدورات مع دورات الوكالات الأخرى. ومن شأن تزامن دورات البرامج تهيئة الظروف الضرورية لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بنجاح وتحسين تكامل برامج الوكالات. ومع ذلك ما زالت هناك بعض المسائل المتعلقة وهي كما يلي:

(أ) يتبع أن تتتوافق دورات برامج وكالات الأمم المتحدة مع فترات التخطيط الحكومية، ولكن التزامن قد لا يتتسنى في كل حالة من الحالات بسبب زيادة "الخطط المتكررة" واتساع نطاق دورات التخطيط؛

(ب) من أجل ضمان استمرار تزامن الدورات، يجب الاتفاق على مدة الدورات البرنامجية المقبلة، على أن يأخذ ذلك في الاعتبار دورات التخطيط الحكومية والعمليات الداخلية الخاصة بالوكالات، بما في ذلك العمليات التي كلفها بها المجلس. وهذه المسألة مدرجة في خطة عمل وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ١٩٩٩:

(ج) هناك عدد من البلدان التي تمر بظروف صعبة، مثل النزاعات، أو التي فيها وكالات لديها برامج متعددة الأقطار تغطي ترکيبات مختلفة من البلدان، أو التي فيها دورات برنامجية متخلفة عن ركب التزامن بما يزيد على السنة. وفي هذه الحالات، طلب إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تعمل مع المقرر لإعداد خطة عمل في سبيل تحقيق المواءمة.

١٢١ - وفيما يتعلق بأماكن العمل المشتركة، قالت إنه يوجد حاليا سبعة بيوت تابعة للأمم المتحدة افتتحها الأمين العام، إلى جانب ٢٣ بيتاً ستحدد رسمياً في مناسبة ملائمة في الأشهر المقبلة. ويشترك في استخدام أماكن العمل في ١٤ بلداً آخر بعض الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستقوم المجموعة الفرعية المعنية بالأماكن المشتركة والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، برئاسة اليونيسيف، بتقدير ٢٠ موقعها آخر كل سنة في السنوات الثلاث القادمة. ويتوقف الاستمرار في إنشاء بيوت الأمم المتحدة على التقييم وتوفير التمويل.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالخدمات المشتركة، قالت إن المجموعة الفرعية بدأت، بدعم من مانحين رئيسيين، بتحليل ممارسات الخدمات المشتركة، وستقوم بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن أفضل الممارسات التي ستحث الأفرقة القطرية على اعتمادها. بيد أن هناك الكثير مما يجري على المستوى القطري. ففي هندوراس، مثلاً، التي يوجد فيها بيت للأمم المتحدة، وقعت الوكالات اتفاقاً تعاون يحصل مجارات الاستفادة من الخدمات المشتركة وإدارتها. وفي غواتيمالا، أشارت تقديرات اليونيسيف إلى أن تطوير الخدمات المتقدمة والمشتركة قلل تكاليف الإدارة والسفر المدرجة في الميزانية. والخدمات المتقاسمة أو المشتركة موجودة في جميع البلدان التي يوجد فيها بيت للأمم المتحدة؛ وفي بلدان عديدة أخرى، ومنها الهند والفلبين وزمبابوي، تقوم الأفرقة القطرية باستحداث وسائل معززة للتعاون.

١٢٣ - وقالت إنه تم بطرق عدة تقييم المرحلة التجريبية من عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأجرت الوكالات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضاً داخلياً استكملاً باستعراض أجزاء فريق خارجي من "الشخصيات البارزة". وأجرت وكالات معينة، ومنها اليونيسيف، تحليلاً لها الخاصة. وقد تَّوجَت المرحلة التجريبية بمشاورة عقدت على نطاق المنظومة في برمنغهام، بولاية نيوجرسى، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وإلى جانب الحاجة إلى موافمة الدورات البرنامجية، سلط الاستعراض الضوء على الحاجة إلى ما يلي: (أ) كفالة أن تكون مشاركة الحكومات في البرامج وملكيتها لها كاملتين؛ (ب) إجراء تقييم قطري مشترك وتحليل شاملين باعتبارهما شرطاً أولياً أساسياً لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

و (ج) تنفيج المبادئ التوجيهية المؤقتة القائمة ونظام الدعم العالمي، والتركيز على شبكات الدعم الإقليمي والاستفادة من الخبرة المكتسبة في المرحلة التجريبية.

١٢٤ - واستنادا إلى تلك الاستعراضات، وافق أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على اقتراحات توسيع نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أنيطت بالمجموعة الفرعية المعنية بالسياسات البرنامجية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي ترأسها اليونيسيف، مسؤولية إعداد مبادئ توجيهية جديدة للتقييم القطري المشترك وإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، ونظام الدعم العالمي. وأكملت المشاريع الأولية لهذه المبادئ التوجيهية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ وعممت على جميع الأفرقة القطرية في البلدان النموذجية وعلى الأفرقة القطرية التي أكملت عملية التقييم القطري المشترك. وطلب من جميع الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي والوكالات المتخصصة، تقديم تعليقاتها. وتستهدف المجموعة الفرعية أن تكمل المشروع الثاني في أوائل شباط / فبراير؛ وحالما يوافق أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للأمم المتحدة على المبادئ التوجيهية، ستوزع هذه المبادئ على جميع الأفرقة القطرية بحلول أوائل آذار / مارس. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تحديد خطة النشر النهائية إلا عندما يتضح عدد البلدان التي أكملت التقييم القطري المشترك وواعمت بين الدورات البرنامجية، فمن المتوقع بحسب المؤشرات الأولية أن يكون نحو ٥٠ بلدا قد شرع في هذه العملية بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فكل البلدان مدعوة إلى البدء بعملية التقييم القطري المشترك.

١٢٥ - ومضت تقول إن هناك عددا من المسائل التي لا يزال يتعين معالجتها. فإذاً فإن إضافة التقييم القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى كل عملية من عمليات التنمية البرنامجية في كل صندوق أو برنامج هي ببساطة أمر غير عملي. وستقوم كل وكالة باستعراض أثر ذلك على عملياتها، وسيكون لدى اليونيسيف، من ناحيتها، في غضون الأشهر القليلة القادمة، مقتراحات للمناقشة تتعلق بطريقه تكيف عملية برمجتها مع هذا الواقع الجديد. والمسألة الثانية هي كيف يمكن تطبيق ومواءمة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على البلدان التي تعاني من الصراعات وكيف يتم الربط بينه وبين الإطار الاستراتيجي.

الصلات بين التنمية والعمليات الإنسانية

١٢٦ - قال نائب المدير التنفيذي بالنيابة لبرنامج الأغذية العالمي إن أحد الأسباب الكامنة وراء صعوبة إدماج المبادرات الإنمائية في عمليات الإغاثة يتمثل في إطارها الزمني الذي لا يتجاوز في الحالات النموذجية بضعة أشهر بالنسبة للعمليات الطارئة. ويطلب الأمر وضع الخطط اللازمة لمراحل متابعتها في نفس الوقت تقريبا. ففي أثناء المرحلة الأولى، يكاد يستحيل تحديد الإمكانيات الإنمائية، ودعوة الشركاء المحتملين لإعداد مقترنات بشأنها، وتعيين موظفين، ونشرهم في الميدان، وبناء الثقة لدى المجتمع المحلي، والبدء بأعمال التنمية. ولا يستطيع برنامج الأغذية العالمي أن يضمن لشركاء التنمية، من قبيل المنظمات غير الحكومية،

سوى تمويل قصير الأجل جدا، وبناء عليه، ليس من السهل دائمًا العثور على شركاء مؤهلين ومستعدين للعمل على هذا الأساس.

١٢٧ - وأضاف أنه ثمة مشكلة أخرى وهي أن البقاء لمدة تطول أكثر مما ينبغي في مرحلة القيام بأشطة إغاثة محسن، يمكن أن يحدث تشوهات في الهياكل الاقتصادية، ويعوق عملية إعادة البناء ويبطئ نشوة أنظمة محلية للإمداد بالأغذية. وعليه فإن من الأهمية بمكان الانتقال بأسرع ما يمكن إلى مرحلة الإنعاش بالحد من التوزيع العام للأغذية المجانية والاستمرار في نفس الوقت في استهداف أكثر الفئات ضعفا. ولكن مع انخفاض التكاليف الإجمالية للعملية، الذي يكون في بعض الأحيان، كبيرا، يتغير التوازن بين تكاليف الدعم البرنامجي والبنود المتعين تنفيذها من البرنامج. وتبعد العملية، من هذه الزاوية الضيقة، أبهظ تكاليف ومن الصعب أحيانا إقناع المانحين بأن فعالية العمليات ليست آخذة في التناقض.

١٢٨ - ومضى يقول إن المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وافق في عام ١٩٩٨ على أن تعد في غضون ١٨ شهرا من بداية أي عملية إغاثة استراتيجية للإنعاش، مع بعض الاستثناءات. بيد أن على برنامج الأغذية أن يبدأ الأخذ بنهج إنعاشية متى سمحت الفرصة بذلك، حتى وإن كان ذلك قبل صياغة أي استراتيجية للإنعاش. وأشار إلى أن المجلس يقوم أيضا باستعراض فئة قائمة من الأنشطة البرنامجية لمokinin برنامج الأغذية العالمي من الأضطلاع بالأنشطة الإنمائية المحددة في استراتيجية الإنعاش، مستفيدا من تبرعات المانحين لأي من بندي الإغاثة أو التنمية في الميزانية أو من كليهما. وتتضمن تلك الفئة البرنامجية آلية للطوارئ للاستجابة لما يمكن أن يحدث من انتكاسات وأوضاع غير مواتية وطارئ أو كوارث جديدة. وقد أصبحت عمليات التكيف هذه مستقرة الآن واستخدمت في كمبوديا وأمريكا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا والصومال والعراق.

١٢٩ - وأضاف قائلا إن المجلس التنفيذي وافق على سياسات أخرى، منها مواصلة العمل مع الشركاء من خلال آليات مشتركة بين الوكالات من قبيل الإطار الاستراتيجي، وعملية النداءات الموحدة، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتحقيق الحد الأقصى من المساهمة والمشاركة على الصعد المحلية؛ وإشراك المرأة في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها؛ وتعزيز المؤسسات والقدرات المحلية والوطنية؛ وتعزيز مناطق الاستقرار أثناء الأزمات؛ وإشراك المجتمعات المحلية؛ ومساعدة الناس على مواجهة الأزمات.

المناقشة

١٣٠ - تكلم عدد من الوفود عن أهمية الدورة المشتركة ذاتها في سياق إصلاح الأمم المتحدة، ولكن اقترح أن ترکّز الدورات المشتركة في المستقبل على أقل عدد من المواضيع.

١٣١ - وأعرب العديد من المتكلمين عن دعمهم المستمر لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره وسيلة لتعزيز برامج الأمم المتحدة على المستوى القطري من خلال تحسين تنسيق الموارد وتوظيفها.

واعتبرت التقييمات القطرية المشتركة خطوة أولى هامة حاسمة في إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهو ما أعتبر أيضاً وسيلة لتنفيذ برامج المؤتمرات الدولية. وأعربت الوفود عن ارتياحها لما أحرز من تقدم حتى الآن، وللتزام الصناديق والبرامج بهذه العملية، وخاصة التزامها بمواءمة الدورات البرنامجية وتبسيط إجراءات البرمجة. ورئي أن توسيع نطاق مجموعة الشركاء، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، من شأنه أن يزيد من فعالية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وشدد العديد من الوفود على ضرورة أن تكون العملية مملوكة للبلدان المشمولة بالبرامج. وأعرب المتكلمون عن ترحيبهم بما حدث من تحسينات في شبكة المنسقين المقيمين، وبوجه خاص توسيع مجموعة المرشحين وعملية الاختيار الجديدة.

١٣٢ - وقال أحد المتكلمين إن انخفاضاً حدث في موارد التنمية، وإن المواجهة وسيلة لتجنب الازدواج وزيادة الفعالية من حيث التكلفة من خلال جملة وسائل منها المشاركة في استخدام أماكن العمل. بيد أن تقليل التكاليف ليس هدفاً بحد ذاته. فالمطلوب هو أن تنفذ في البلدان النامية مشاريع متفق عليها. واقتراح متلخص آخر أن يصدر الرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج بياناً مشتركاً عن تدفق الموارد للتأكد على أهمية هذه المسألة. واقتراح أيضاً أن يسعى المنسقون المقيمون للحصول على الموارد في البلدان المشمولة بالبرامج بإقامة تحالفات استراتيجية. ووافقت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أن ثمة حاجة إلى بيان مشترك بشأن تعبئة الموارد ولكنها اقترحت أن يحدد البيان ما يمكن أن تتحققه هذه الموارد. كذلك أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تأييده لفكرة إصدار بيان مشترك بشأن تدفقات الموارد.

١٣٣ - وفيما يتعلق بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سألت بعض الوفود عن إمكانية القيام ببرمجة مشتركة وإبلاغ مشترك؛ وعن صكوك البرمجة التي يمكن إلغاؤها وما إذا كانت قد نشأت أفكار عن الكيفية التي ستعمل بها إجراءات البرمجة المبسطة. وسئل أيضاً عما إذا كانت الصناديق والبرامج تفك في الإبلاغ عن أنشطة الحكومات والمباحثين المتعددي الأطراف والمباحثين الثنائيين. وطرحت بعض أسئلة عن اشتراك البنك الدولي في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطرح بعض المتحدثين أسئلة بشأن عمليات التقييم القطري المشترك. وسأل أحدhem عما إذا كان من الممكن إتاحة الاطلاع عليها لشركاء آخرين في التنمية. وقال وفد إحدى بلدان المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إن التقييم القطري المشترك سيعزز الشراكة في مجال التنمية بين وكالات الأمم المتحدة وبلدان البرامج ومؤسسات بريطون ووذ، بما يتمشى مع ضرورة التنفيذ الوطني للعملية والملكية الوطنية لها.

١٣٤ - وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن من الممكن أن ينقضى وقت طويل قبل أن تفقد الصناديق والبرامج سماتها الفردية على الصعيد القطري. بيد أنه يتبع فعلاً تبسيط عملية البرمجة. فالبرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، على استعداد للتخلص من مذكرته الاستشارية في أي بلد يوجد فيه إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. و تستكشف الأفرقة الفرعية المعنية بالسياسات البرنامجية والتغليف

البرامجي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بعض الطرق لتبسيط الإجراءات والتنسيق. وعلى الصعيد القطري، يلزم لأسرة الأمم المتحدة التنسيق الذي يشمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، بحيث يسمح لها بدمج مواردتها المتواضعة في استراتيجيات مشتركة متوازية تدعم جدول أعمال القطر المعنى مع توفير "ماحة كبيرة" لمؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية. ويوفر نظام المنسق المقيم وسيلة للتنسيق على الصعيد القطري. وقد نجح التائز في البرمجة في بعض الحالات، كما في بوروندي، ولكن المشاكل تظل بصفة عامة باقية نظراً للالتزام بترتيبات الإبلاغ المستقل.

١٣٥ - وقالت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إنه يوجد التزام قوي بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلا أن من المهم الحفاظ على هويات الصناديق والبرامج، فهي لازمة لأغراض جمع الأموال. وثمة أمثلة كثيرة لمساعدات مشتركة على الصعيد القطري لا تشمل جميع أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ومنها مبادرة الأمم المتحدة لصحة المراهق في بوتسوانا، التي اشترك فيها البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية؛ والتائز بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان والمانحين الثنائيين في إجراء التعداد السكاني لعام ١٩٩٨ في ملاوي. وثمة تساؤل بشأن ما إذا كان ينبغي أن تشتراك جميع الوكالات في كل مبادرة، إذ أن ذلك قد يتمخض عن "قائمة أنشطة يختار منها كل على هواء". وإنما ينبغي، أولاً، أن تقيم الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة ما لديها من أولويات ثم تدعو الوكالات الازمة للمشاركة.

١٣٦ - وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إنه لا بد من الموارنة بين استقلال الوكالات والتنسيق بينها. وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو إطار للتخطيط يضفي على مدخلات الأمم المتحدة وتفاعلاتها مع البلدان اتساقاً وقيمة، متفادياً بذلك الإفراط في عدد الأولويات. وفيما يتعلق بعملية الإبلاغ، ذكرت أنها تقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي لليونيسيف من خلال طائفة متنوعة من التقارير، من بينها استعراضات منتصف المدة وغير ذلك من الوثائق البرنامجية القطرية. وقالت إن تقارير المنسقين المقيمين والتقارير السنوية لكل وكالة متاحة أيضاً لوكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٣٧ - قال أحد الوفود إن الالتزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية تعرقل التقدم الاقتصادي الاجتماعي للبلدان في كثير من الحالات. وأضاف أن استعداد هذه المؤسسات لأخذ تحليل أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بعين الاعتبار سيعود بالنفع على منظومة الأمم المتحدة من حيث فعاليتها في مواجهة تحدي التنمية. وسأل عن رد فعل المؤسسات المالية الدولية لعمليات التقييم القطري المشترك ولنظام المنسق المقيم وعن الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية على الصعيد القطري. وذكرت المديرة التنفيذية لصندوق السكان أنه متى أنجز تقييم قطري مشترك، فإنه يتتيح فرصة لإشراك وزارات المالية في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن عمليات التقييم القطري المشترك تشمل جميع الشركاء في التنمية، وقد وقع البنك الدولي إطار الأمم المتحدة

للمساعدة الإنمائية في بعض البلدان، كملاوي وغانا على سبيل المثال. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن المناقشات جارية بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي بشأن نهج جديد للشراكة.

١٣٨ - وقال أحد المتكلمين إن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق في الحالات الطارئة وسأل عما يعتزم أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية صنعه سعياً لتحقيق هذا الهدف. وطلب متحدث آخر إلى الرؤساء التنفيذيين للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف التصدي لمرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية. وقال مدير البرنامج الإنمائي إنه يمكن الاستعاة بإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في توسيع نطاق الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الميادين الإنسانية. وقال نائب مدير التنفيذ في برنامج الأغذية العالمي إن كلاً من الجزء الإنساني لاستعراض المجلس الاقتصادي الاجتماعي واستعراض السياسات الذي يجري كل ثلاثة سنوات قد تناول في سنة ١٩٩٨ الأعمال المشتركة لشركاء الأمم المتحدة. وثمة إشكال أخرى للتعاون، تشمل الأفرقة العاملة، وبعثات التقييم المشتركة، وإنشاء مذكرات تفاهم، والآليات المشتركة بين الوكالات. ومن الأمثلة على التنسيق الإطار الاستراتيجي لأفغانستان. وعلى الصعيد القطري، لا يوجد سبب لعدم إدراج الجوانب الإنسانية للتنمية في عمليات التقييم القطري وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٣٩ - قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إنه ليس من بين بلدان المرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلا ١٨ أي حالات طارئة معقدة. ومن القضايا التي ما زال يتعين معالجتها مسألة الإطار الاستراتيجي أو إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في حالات عدم وجود حكومة تؤدي مهامها. والإغاثة والتنمية كلتاهما جزء من الاستجابة الإنسانية، ولكن من الممكن تحسين تعريفات المانحين للمصطلحات ذات الصلة بهما. فعلى سبيل المثال، تعتبر الصحة استجابة إنسانية ولكن لا يعد التعليم كذلك، رغم أن التعليم هو السبيل الرئيسي لمساعدة الأطفال في حالات النزاع.

١٤٠ - وقال أحد المتحدثين إن البرنامج الإنمائي اشترك في بعض البلدان في أنشطة من قبيل إزالة الألغام ومد يد المساعدة للعائدین، وطلب أن يستجيب البرنامج الإنمائي، بوصفه مديرًا لنظام المنسق المقيم، على نحو أكثر نشاطاً لهذه الاحتياجات. وذكر ممثل لبنان أهمية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، مشيراً إلى تجربة بلده، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها تنسيق هذا العمل ودراسته لاستخلاص الدروس المستفادة منه. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان إنها زارت لبنان وأعجبت بالتقرب بين أنشطة الإغاثة والإصلاح/التشييد والتنمية الجاري الانضطاب بها، ويشارك فيها جميعاً القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمانحون الثنائيون. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن أكاديمية السلم الدولية عاكفة على دراسة ما يمكن تقاسمها من الدروس المستفادة من عملية بناء السلام.

١٤١ - وفيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات الدولية، قال أحد الوفود إن المجلس الاقتصادي الاجتماعي قد عقد دورة عن المتابعة المتكاملة وسأل عما إذا كانت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية قد تناولت هذه

المسألة. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن الاستجابة المشتركة المنسقة ستكون مفيدة في هذا الصدد، إذ أنها تتيح للوكالات التركيز على المؤتمرات التي تناسبها. وسأل أحد المتكلمين عن الخبرة المكتسبة حتى الآن في الدمج بين متابعة البرامج العالمية والألوبيات الوطنية. وقال مدير البرنامج الإنمائي إن من أفضل التحليلات في هذا الصدد تحليل أجراء فريق الأمم المتحدة القطري في باكستان، الذي تناول كيفية التطابق بين الأهداف الوطنية وأهداف المؤتمرات. وقال إن اتفاق لجنة التنسيق الإدارية بشأن القضاء على الفقر نموذج لكيفية البناء الفعال على نتائج المؤتمرات.

١٤٢ - وطلب أحد المتحدثين، في معرض الإشارة إلى زيارة قام بها مؤخراً إلى سيراليون، إلى الرؤساء التنفيذيين أن يتناولوا متابعة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقرير الأمين العام عن أفريقيا، وعلى وجه التحديد كيفية تطبيق الاستنتاجات الواردة في التقرير على الصعيد الميداني. وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إن سيراليون مثال للبلدان التي كانت الآمال عالية في إغاثتها وإنمائها، ولكنها عادت إلى حالة الأزمة. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أسهمت بدخلات في تقرير الأمين العام وأن لجنة التنسيق الإدارية أبرزت أهمية المتابعة. وقد أعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مصفوفة لنشاطات المتابعة تم إرسالها إلى جميع المكاتب القطرية، وسوف يجري استعراض هذه العملية بصفة دورية. وأضافت أن عمليات التقييم القطري المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقارير المتعلقة بمواقع محددة تأخذ أيضاً في حسابها الأولوية بالنسبة لأفريقيا.

١٤٣ - وسأل أحد المتكلمين عن إمكانية توسيع نطاق المشاركين في عملية أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من فئات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وأفادت المديرة التنفيذية لليونيسيف بأنه كان يوجد نوع من مشاركة المجتمع المدني في معظم بلدان المرحلة النموذجية لأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٤٤ - وقال أحد الوفود إن إعداد مؤشرات موحدة هو مجال يمكن أن تسهم الأمم المتحدة عن طريقه في عملية التنمية. وهذه المؤشرات مفيدة للغاية في تحديد التقدم الذي تحرزه برامج الأمم المتحدة. وسأل المتحدث عن كيفية مشاركة الشركاء الآخرين في إعداد المؤشرات الموحدة واستخدامها. وسأل وفد آخر عن مدى اشتراك الحكومات الوطنية في إعداد هذه المؤشرات. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان إن منظومة الأمم المتحدة قد أنجزت عملاً كثيراً في هذا المجال. وثمة اتفاق على الاستعانة بمؤشرات موحدة على الصعيد القطري، حيث تتوقف انطباقها على مستوى التنمية في البلد المعنى. ولا يتبعين أن تتناول البرامج جميع المؤشرات. ويمكن استخدام المؤشرات بمثابة معايير لإعداد النظم التحليلية اللازمة لرصد التقدّم.

١٤٥ - وسأل أحد الوفود عن التأزر على الصعيد القطري في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) في الجنوب الأفريقي. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان أن

فريقا مواضيعا تابعا للأمم المتحدة يقوم، في بوتswana، بإعداد برنامج للأولويات الوطنية بغية التصدي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز. ويوجد أيضا برنامج لصحة الصغار يشارك فيه المانحون الثنائيون.

١٤٦ - وختاما، قالت المديرة التنفيذية لليونيسيف إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد وفر كثيرا من المزايا، وإن كان ما زال يطرح تحديات كثيرة. وما زلنا في مستهل هذه العملية، التي بدأت في منتصف عمليات البرمجة التي تقوم بها البلدان. وتوجد الآن أفرقة أكثر تماسكا على الصعيد القطري، وقد جلب إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى عملية البرمجة قضايا أساسية من قبيل حقوق الإنسان وحقوق الطفل، فأثارها بوصفها مسائل منهجية، لا مسائل متعلقة بكل وكالة من الوكالات على حدة. وذكر أن التحليل أفضل في حالات البلدان التي تركز فيها أنشطة الأمم المتحدة على المناطق الأشد فقرا، كما في حالة فييت نام مثلا، أو التي تعمل فيها الوكالات بالاشتراك مع الحكومات على إعداد البرامج اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، كما في موزambique. وتمثل التحدي الأصلي في توضيح دور الحكومة وإشراك الوكالات غير العاملة في البلد المعنى، وما زال يلزم تحفيض حجم عملية البرمجة.

١٤٧ - وقالت المديرة التنفيذية لصندوق السكان إن الهدف المشترك لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يتمثل في الاستجابة للاحتجاجات المحددة للبلدان على الصعيد القطري.

١٤٨ - وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن يكون أكثر الأطر فعالية على الصعيد القطري، واستدرك قائلا إن تنفيذه على الوجه الكامل سوف يستغرق عدة سنوات. وستعرض المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتقدير المشترك وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على لجنة التنسيق الإدارية في دورتها لربع عام ١٩٩٩. ولا ينبغي أن يصبح إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مظلة تضم برامج متباعدة فيما بينها. وقال إنه يود أن يكون إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وثيقة برنامجية مشتركة تحل محل جميع صكوك البرمجة وتوحدها. وأعرب عن تفضيله، في الوقت الحالي، للجمع بين مؤسسات بريطون ووذ في ترتيبات استراتيجية على الصعيد القطري بدلا من إدراجهما في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأحد العوامل في هذا الصدد هو أن البنك الدولي لا يعترف بالمنسق المقيم بوصفه منسقا له على الصعيد القطري. وختاما قال إن مراجعة شاملة جرت للبرنامج الإنمائي، فضلا عن الأمم المتحدة ذاتها، في الأعوام الأخيرة، رغم أنه لم يصل من المانحين القدر المنتظر من الدعم. ويلزم للأمم المتحدة، وهي من الأصول الشمية لدى الدول الأعضاء، أن تحصل على المزيد لكي تستطيع أن تفعل المزيد. وشدد على ضرورة نمو الموارد المؤكدة التي يمكن التنبؤ بها لأغراض التنمية. وقال في نهاية كلمته إن الدول تقع على عاتقها مسؤولية الأعمال الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

باء - المواءمة بين الميزانيات

١٤٩ - بالنيابة عن المنظمات الثلاث، عرضت المراقبة المالية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) التقرير الثاني بشأن "تنسيق عرض الميزانيات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، (E/ICEF/1999/AB/L.2:DP/FPA/1999/1:DP/1999/6)" وأعربت عن تقديرها لللاحظات البناءة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (E/ICEF/1999/AB/L.4:DP/FPA/1999/3:DP/1999/7).

١٥٠ - وأكدت المراقبة المالية مجددا استمرار التزام المنظمات الثلاث بالعمل معا لكافلة وضع نهج منسق لميزانيات الدعم الخاصة بها، والتي سيستمر إدخال تعديلات على شكلها لكي تعكس ليس فقط التحسينات المحددة، بل كذلك المتطلبات الجديدة حال ظهورها. ونوهت بالجهود التي أدت إلى الاقتراح المنسق الذي ركز على وضع معلومات قابلة للمقارنة وشفافة للميزانية، والحفاظ في الوقت نفسه على الطبيعة والمتطلبات الفريدة لكل منظمة. وبمعنى آخر، قالت إن التنسيق يعني مزيدا من التشابه ولكنه لا يعني التماش.

١٥١ - وبهدف إطلاع الوفود التي لم تشارك في مناقشات سابقة حول الموضوع، قدمت وصفا موجزا للتعاريف المتعلقة بالبرامج، ودعم البرامج، والتنظيم والإدارة. ووصفت أيضا التغييرين الرئيسيين المقترحين في التقرير. فقد أعيد تنظيم الموجز التنفيذي بنقل مخطط الموارد وتقديمه في الجدول الأول، وجعل الإطار المالي الجزء الأول في الموجز التنفيذي. وهناك جدول جديد أيضا يلخص المجالات الرئيسية التي حدثت فيها فورات والطريقة التي أعيد بها توجيه الفورات. وتبيان جميع الجداول أرقام الميزانية الإجمالية والصافية، إلا أن الموافقة ستتم على الميزانية الإجمالية المقترحة.

١٥٢ - وطلب إلى المراقبة المالية توضيح ميزانيات الدعم الإجمالية والصافية، فقالت إن ميزانية الدعم الإجمالية تعكس مجمل الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة، وإن ميزانية الدعم الصافية هي نتيجة اقتطاع الإيرادات من الميزانية. وستقوم كل منظمة بشرح ذلك بوضوح في وثيقة الميزانية الخاصة بها.

١٥٣ - وسأل أحد الوفود إن كانت المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالتوزيع المفصل لتكاليف الموظفين ومصروفات التشغيل سيجري توفيرها أيضا لأعضاء المجالس التنفيذية عند الطلب. وقالت المراقبة المالية إن كل منظمة ستقدم أية معلومات تطلبها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأيد متحدث آخر إدراج بند "مساهمة الحكومة في تكاليف المكتب المحلي"، كإيراد في الميزانية.

المرفق

المقررات التي اعتمدتها المجلس التنفيذي

١٩٩٩ - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي في اللجان المشتركة لفترة السنتين ٢٠٠٠-١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين الآتية أسماؤهم لعضوية لجنة التنسيق المعنية بالصحة، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة لسكان لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠:

(أ) من مجموعة الدول الأفريقية، الدكتورة عطيات مصطفى (السودان) عضواً؛

(ب) من مجموعة الدول الآسيوية، صاحب السعادة السيد محمد السندي عضواً والسيد وليد العذري عضواً منوباً (اليمن)؛

(ج) من مجموعة دول أوروبا الشرقية، الدكتور بافيل بسكوب (الجمهورية التشيكية) عضواً؛

(د) من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيد صمويل أيمر (انتيغوا وبربودا) (عضو)؛

(ه) من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، الدكتورة برتا هولم سورنسن (الدانمرك) عضواً؛

٢ - يقرر انتخاب الأعضاء والأعضاء المناوبين التالية أسماؤهم لعضوية لجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠

(أ) من مجموعة الدول الأفريقية، السيد سويف أمين، عضواً، والسيد أحmdا حمادي، عضواً منوباً (جزر القمر)؛

- (ب) من مجموعة الدول الآسيوية، صاحب السعادة السيد أنوار الكريم شودري، عضوا، والسيد محمد على سركار عضوا مناوبا (بنغلاديش):
- (ج) من مجموعة دول شرق أوروبا، السيدة فاطمة عبد الله زاده (أذربيجان) عضوا:
- (د) من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة سلسا باريلو (باراغواي) (عضو):
- (ه) من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، السيدة مايرا هاريسون، عضوا، والسيد ستيف باكر عضوا مناوبا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية):
- ٣ - يوافق على اعتبار أن المرشحين ممثّل تقرّبهم المجموعات الإقليمية التي لم تقدم بعد ترشيحاتها للجان المشتركة قد انتخبوا بمجرد تسلّم الأمانة رسالة من رئيس المجموعة الإقليمية المعنية بتأكيد الترشيحات.

الدورة العاديّة الأولى
١٩٩٩ كانون الثاني/يناير

٢/١٩٩٩ - خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ١٩٩٩

**ألف - النفقات المدرجة بالميزانية لشعبة
القطاع الخاص لموسم عام ١٩٩٩**

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر النفقات البالغة قيمتها ٨٨,٨ مليون دولار المدرجة بالميزانية للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود ثانياً من الجدول ٧ في الوثيقة :E/ICEF/1999/AB/L.5

(بملايين دولارات)
الولايات المتحدة)

٢,٥	اللجان - المكاتب الميدانية
٣٥,٤	تكلفة السلع المسماة
٢١,٣	تكاليف التسويق
١٦,١	خدمات الدعم
٤,٠	برنامج تنمية الأسواق
٨,٥	برنامج تنمية جمع الأموال
٠,٥	برنامج تطوير اللجان الوطنية لأوروبا الوسطى والشرقية
<u>٨٨,٨</u>	<u>مجموع النفقات، موحدة^٤</u>

٢ - يأذن للمدير التنفيذي:

للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ٢ في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5 (أ)

(أ) يتکبد النفقات على النحو الموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5 وزيادة النفقات إلى المستوى الموضح في العمود الثالث من نفس الجدول وذلك في حالة زيادة العائدات الظاهرة من المبيعات أو من جمع الأموال من القطاع الخاص أو من كليهما إلى المستويات الموضحة في العمود الثالث، وبالتالي تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المشار إليه في العمود الثاني إلى الحد الضروري في حالة انخفاض العائدات الصافية؛

(ب) نقل الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) إلى الحد الأقصى البالغ ١٠ في المائة من المبالغ المعتمدة؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي في الفترة بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، حتى مستوى المبلغ الناجم عن تقلبات سعر الصرف، من أجل تنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ١٩٩٩.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم عام ١٩٩٩

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن العائدات الصافية الخاصة بشعبة القطاع الخاص، عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قد أدرجت في الميزانية بمبلغ ٢٨٤,٣ مليون دولار (الموارد العامة) حسبما هو مبين في العمود الثاني من الجدول ٧ الوارد في الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5.

جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التغييرات في الوظائف بنقصان صاف قدره أربع وظائف على النحو المبين في المرفقين الأول والثاني من الوثيقة E/ICEF/1999/AB/L.5

٢ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٤ مليون دولار مقرر لعام ١٩٩٩

٣ - يجدد برنامج تنمية جمع الأموال بمبلغ ٨,٥ مليون دولار مقرر لعام ١٩٩٩

٤ - يجدد برنامج تنمية اللجان الوطنية في وسط وشرق أوروبا الذي يضم ١٠ بلدان، بميزانية قدرها، ٥,٥ مليون دولار مقررة لعام ١٩٩٩

٥ - يأذن للمديرة التنفيذية بتكميد نفقات في الفترة المالية ١٩٩٩ فيما يتعلق بتكلفة السلع المسلمة (إنتاج وشراء مواد أولية وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠٠٠ بمبلغ يصل إلى ٣٧,١ مليون دولار على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص (انظر الجدول ٦ من الوثيقة).(E/ICEF/1999/AB/L.5)

دال - الخطة المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص.

الدورة العادية الأولى
٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٣/١٩٩٩ - تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة
الستين ١٩٩٩-١٩٩٨

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بـ "التقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ ميزانية الدعم لفترة الستين ١٩٩٨-١٩٩٩".(E/ICEF/1999/AB/L.1)

الدورة العادية الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٤/١٩٩٩ - المسائل المالية

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقارير التالية:

(أ) "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن فترة الستين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات" (A/53/5/Add.2)

(ب) "تقرير إلى مجلس مراجع حسابات الأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" (E/ICEF/1998/AB/L.9).

الدورة العادلة الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٥/١٩٩٩ - جائزة موريس بات لعام ١٩٩٩ المقدمة من اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقرر منح جائزة موريس بات المقدمة من اليونيسيف لعام ١٩٩٩ للمنظمة غير الحكومية التنزانية كوليانا "Kuleana":

٢ - يوافق على تخصيص مبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار من الموارد العامة لهذا الغرض.

الدورة العادلة الأولى
٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٦/١٩٩٩ - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد دعا، خلال مناقشته لتقارير المديرة التنفيذية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ١٩٩٩/E/ICEF/1996/10 (Part I) و E/ICEF/1997/10 (Part I)، إلى تقديم تقارير ذات سمة تحليلية أكبر وتحوّل نحو تناول المشاكل، كذلك دعا في المقرر ١/١٩٩٨ (E/ICEF/1998/6/Rev.1) إلى أن تدرج وتحدد في التقارير المقبلة التضاعيا التي تقتضي أن يولي المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر فيها اهتماما خاصا؛

٢ - يرحب بالتقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف، ولكن يلاحظ أن ثمة حاجة لعمل المزيد:

٣ - يشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/١٩٩٨ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، الذي طلب، في جملة أمور، إلى المجالس التنفيذية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة أن تكفل أن يدرج رؤساء هذه

الصناديق والبرامج في تقاريرهم السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحليلاً وافياً للمشاكل المواجهة والدروس المستفادة منها:

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تكفل التقارير المقبلة المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحقيق رغبة المجلس التنفيذي في بذل جهد تحليلي أكبر، والتركيز بشكل انتقائي على القضايا الهامة، وتقديم تقارير تتناول المشاكل، ومناقشة الدروس المستفادة:

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تحيل الوثيقة (I) E/ICEF/1999/4 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشفوعة بالتعليقات التي أبدتها الوفود خلال الدورة الحالية:

٦ - يرحب ببيان المديرة التنفيذية الذي ذكرت فيه أنها ستشارك، استجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٧/١٩٩٨، وبالتشاور مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، في عملية تقديم قائمة موجزة وموحدة تتناول القضايا ذات الأهمية المحورية لعملية تحسين تنسيق الأنشطة التنفيذية ذات الصلة.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٧/١٩٩٩ - العناصر المنقحة التي ستدرج في الجزء الثاني من تقرير
المديرة التنفيذية السنوي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالمقترنات المقدمة في الآونة الأخيرة من المديرة التنفيذية فيما يتعلق بمضمون التقرير السنوي للعام الحالي:

٢ - يقرر اعتباراً من عام ٢٠٠٠:

(أ) أن تُقدم إلى المجلس التنفيذي المعلومات الواردة في الجزء الثاني من تقرير المديرة التنفيذية بطريقة تيسّر رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الواردة في البرامج والأنشطة داخل إطار الأولويات التنظيمية المدرجة في الخطة المتوسطة الأجل؛

(ب) أن يعَد تقرير المديرة التنفيذية السنوي (الجزء الثاني) كتقرير تحليلي للتقدم الشامل السنوي المحرز في المجالات ذات الأولوية الخاصة بالخطة المتوسطة الأجل بطريقة تربط بين التخطيط والبرمجة والميزنة والنتائج، وأن يتضمن استعراضًا لما يلي:

- ١' الأهداف والنتائج المحققة، مجتمعة على أساس كيفي أو كمي أو كليهما، في مجالات العمل المبيئية في الأولويات التنظيمية الخاصة بالخطة المتوسطة الأجل، لا سيما المجالات التي تستجيب للأولويات الوطنية المدرجة في برامج التعاون القطرية التابعة لليونيسيف؛
- ٢' تقدير الموارد المالية المستخدمة في مجالات العمل هذه؛
- ٣' العقبات الرئيسية التي ووجهت؛
- ٤' الدروس الرئيسية المستفادة وآثارها على عمل اليونيسيف في المستقبل؛
- ٥' المسائل الأخرى التي تحظى باهتمام خاص من المجلس التنفيذي (مثل أثر تعاون اليونيسيف مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك عن طريق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على نجاح برامج قطرية محددة).

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

٨/١٩٩٩ - استراتيجية تعبئة الموارد

إن المجلس التنفيذي.

- ١ - يقر اعتماد استراتيجية تعبئة الموارد هذه وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار / مايو ١٩٩٦ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٩٧ المؤرخ ٢٤ تموز / يوليه ١٩٩٧؛
- ٢ - يرحب باستراتيجية اليونيسيف لتعبئة الموارد دعماً لدورها وبصفتها وكالة الأمم المتحدة الرائدة من أجل الأطفال، وخاصة فيما يتعلق بدعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛

٣ - يرحب بالخطة المتوسطة الأجل لليونيسيف بوصفها عنصراً رئيسياً في استراتيجية تعبئة الموارد وبوصفها إطاراً استراتيغياً لعدة سنوات يتسم بالمرونة والتطور، ويتضمن رؤية من أجل الأطفال في القرن المقبل، ويقرر الأولويات التنظيمية ومجالات عمل اليونيسيف الرئيسية وإطارها المالي؛

٤ - يلاحظ، في هذا الصدد، أن الجزء المالي من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ تتوقع نمواً سنوياً في الإيرادات بنسبة تتراوح من ٣ إلى ٤ في المائة ستستخدم لمواجهة النفقات التنظيمية المقررة، ويلاحظ أيضاً أن هدف التمويل المقدر في الخطة المتمثل في تحقيق نمو سنوي في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة مقرر لغرض تعبئة الموارد وتحقيق أولويات اليونيسيف البرنامجية؛

٥ - يقر هدف التمويل المتمثل في تحقيق نمو سنوي في الإيرادات بنسبة ٧ في المائة، بحيث تبلغ ١,٥ بليون دولار بحلول سنة ٢٠٠٥، بوصفه تحدياً من أجل تعبئة الموارد العامة والأموال التكميلية من الحكومات ومن القطاع الخاص وجميع المانحين الآخرين؛

٦ - يعرب عن تقديره للجان الوطنية لليونيسيف لما قدمته لليونيسيف من مساهمة قيمة، تمثل حوالي ثلث مجموع إيرادات المنظمة، ويطلب إلى الأمانة، وخاصة عن طريق المكتب الإقليمي لأوروبا، وشعبة القطاع الخاص وشعبة الاتصال، أن تواصل تقديم الدعم للجهود التي تبذلها هذه اللجان؛

٧ - يقرر أن تعتمد اليونيسيف وتطور إطاراً للتمويل متعدد السنوات (انظر المرفق) يدمج من الناحية المفاهيمية أولويات اليونيسيف التنظيمية ومجالات العمل الرئيسية والموارد والميزانية والنتائج:

(أ) بهدف تحقيق ما يلي:

١' زيادة الموارد العامة، وزيادة توكيدها والقابلية للتتبُّع بشأنها وتحسين تقاسم العبء فيما بين المانحين، والمحافظة في الوقت نفسه على الطابع الطوعي للمساهمات المقدمة إلى اليونيسيف؛

٢' تعزيز تحفيظ الأنشطة من خلال صياغة الأهداف العامة لمجالات العمل في الخطة المتوسطة الأجل، وتقدير موارد اليونيسيف المالية التي ستستخدم في هذه المجالات وتقديم تقرير سنوي عن محصلة هذه المجالات، ومراعاة خصوصية برامج اليونيسيف القطرية؛

(ب) ومع مراعاة المبادئ التالية أيضاً:

- ١' يحافظ إطار التمويل المتعدد السنوات على أولويات اليونيسيف ويحترم ولايتها:
- ٢' لا يضع الإطار أي شرط على الأولويات أو التغييرات في النظام الراهن لتصنيف الموارد؛ ولا يؤدي إلى أي تحريف لها:
- ٨ يقرر، لبلوغ هذا الهدف، اتخاذ التدابير التالية:
- (أ) في الدورة العادية الأولى من كل سنة، تقوم الحكومات القادرة بما يلي:
- ١' الإعلان عن تبرعاتها لموارد اليونيسيف العامة، على النحو التالي: التزام ثابت بالتمويل للسنة الراهنة؛ ومساهمة ثابتة أو إشارة إلى المساهمة المتعلقة بالسنة التالية من جانب البلدان التي تكون في مركز يسمح لها بذلك، ومساهمة ثابتة أو مبدئية بالنسبة للسنة الثالثة؛
- ٢' الإعلان عن جدول مدفوّعاتها للسنة الراهنة. وينبغي تشجيع التكثير بالمدفوّعات؛
- (ب) تقوم الحكومات غير القادرة على اتخاذ الإجراءات الموصوفة في الفقرتين (أ) '١' و '٢' أعلاه في الدورة العادية الأولى بإبلاغ المجلس التنفيذي والأمانة عن تبرعها عندما تكتمل عمليات الميزانية لديها، في موعد لا يتجاوز نيسان/أبريل إذا أمكن؛
- (ج) تقوم الأمانة، حسب الاقتضاء، في سياق الخطة المتوسطة الأجل بإجراء مشاورات مع الحكومات كلا على حدة بشأن إمكانية زيادة التبرعات للموارد العامة؛
- (د) تقوم اليونيسيف، من أجل تعزيز إطار التمويل المتعدد السنوات، بتطوير الجزء الثاني من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية وفقاً للمقرر ٧/١٩٩٩؛
- (ه) تقوم الأمانة، بإعداد تحليل للمدفوّعات الواردة مقابل جداول المدفوّعات، يتضمن تحليلاً لتوفّر الموارد، والقابلية للتبّؤ بها، بالإضافة إلى العقبات والقيود والإمكانيات المقبلة التي سيأتي بها إطار التمويل المتعدد السنوات باعتبار ذلك عنصراً من عناصر الجزء الثاني من التقرير السنوي. وسيقوم المجلس التنفيذي بمناقشة هذا التحليل في دورته السنوية؛
- ٩ يقرر أيضاً أن تتخذ اليونيسيف التدابير التالية بشأن التبرعات المقدمة للأموال التكميلية:
- (أ) بالنسبة للأموال التكميلية العادية:

- ١' تقوم الأمانة، في إطار مشاورتها مع الحكومات المانحة، بتقسي التهج الموضعية المتعددة الأقطار وتقدم تقريرا سنويا عن نتائج هذه الجهود وكذلك عن التبرعات التقليدية المقدمة إلى الأموال التكميلية؛
- ٢' تقوم الأمانة باستحداث نظام جديد للإبلاغ مع الحكومات المانحة والجان الوطنية وعرضه على المجلس التنفيذي؛
- (ب) بالنسبة للتبرعات الطارئة:
- ٣' توفر الحكومات، قدر الإمكان، مؤشرا والتزاما في وقت مبكر بالتبرعات المقررة للبرامج الطارئة للسنة، لدى استلامها للنداءات الموحدة من مكتب منسق المساعدة الإنسانية؛
- ٤' تقوم اليونيسيف والحكومات المانحة، قدر الإمكان، بإبرام اتفاقيات إطارية، تجري مناقشتها في سياق المشاورات؛
- ٥' تنظر الحكومات في توفير أقصى قدر ممكن من المرونة في استخدام الأموال من أجل أمس الاحتياجات لدى ظهورها في الحالات الطارئة المتغيرة بسرعة، وإعطاء اليونيسيف مزيدا من سلطة التقدير في نقل الأموال بين القطاعات أو داخل المناطق. ويمكن أن تشمل هذه التدابير، على سبيل المثال، ترك نسبة ٢٠ في المائة من أي تبرع باعتبارها غير مخصصة لغرض معين؛
- ٦' تقوم الأمانة بتقسي مستوى المرونة الذي يعتبر ممكنا بالنسبة لكل حكومة من الحكومات المانحة وتقديم تقرير عن نتائج هذه المناقشات؛
- ٧' يتم وضع نظام منقح لتقديم التقارير ويعرض على المجلس، لتقديم تقرير إجمالي عام عن كل نداء محدد، مصحوبا بموجز التبرعات الواردة من مختلف المصادر ومجموع النفقات، مفصلا حسب القطاع؛
- ٨ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم في الدورة العادية الأولى في سنة ٢٠٠٠ خطة عن توقيت عرض مختلف عناصر إطار التمويل المتعدد السنوات على المجلس التنفيذي، بغية تحسين الروابط فيما بينها؛

١١ - يطلب أيضاً إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقارير شفوية إلى المجلس في دوراته المتبقية في عام ١٩٩٩ عن التقدم المحرز في إعداد المقترنات المذكورة في الفقرة ١٠ أعلاه:

١٢ - يطلب أخيراً إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي كل سنة، في الجزء الثاني من تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس، عن التقدم المحرز حتى تاريخه في تنفيذ هذا المقرر.

المرفق

إطار اليونيسيف للتمويل المتعدد السنوات هو عبارة عن نهج لتعبئة الموارد يتتألف من العناصر التالية:

- (أ) الخطة المتوسطة الأجل للسنوات الأربع التي تتضمن أولويات اليونيسيف التنظيمية ومواردها وميزانيتها;
- (ب) ميزانية الدعم لفترة الستينين;
- (ج) تقرير تحليلي سنوي تقدمه المديرة التنفيذية (الجزء الثاني) ييسر رصد التقدم المحرز في بلوغ الأهداف المحددة لمجالات الأنشطة المنصوص عليها في الأولويات التنظيمية من الخطة المتوسطة الأجل;
- (د) إعلان الحكومات عن تبرعاتها لسنة راهنة معينة، مصحوباً بتبرع ثابت أو إشارة إليه لسنة المقبلة، بالإضافة إلى مناقشة المجلس التنفيذي لليونيسيف للتحليل الذي تعدد الأمانة عن توفر الموارد;
- (هـ) قيام الأمانة بإجراء مشاورات مع كل حكومة على حدة بشأن تبرعاتها للموارد العامة.

الدورة العادية الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩
